التجارة البينية العربية وإمكانات تطويرها في ضوء المستجدات الدولية والإقليمية

حسنى مهران*

١. مقدمة

تمثل التجارة الخارجية - كما هو معروف - إحدى الدعامات الأساسية فى البنيان الاقتصادى لمختلف بلدان العالم. ومرد ذلك عظم الدور الإنمائى الذي يمكن أن تمارسه التجارة الخارجية سواء تم ذلك من قبل النشاط التصديرى أو من قبل النشاط الاستيرادى. وعلى الرغم من تنوع الرأى فى الفكر الاقتصادى - عبر مراحله المختلفة وحتى الآن - حول مدى أو حدود هذا الدور الإنمائى، فإن ثمة حقيقة لايمكن إنكارها مفادها أن نشاط التجارة الخارجية يساهم إلى حد كبير فى توزيع الموارد الاقتصادية بين البلدان المتاجرة على النحو الذى يحقق الاستخدام الأمثل لها. وليس بخافية تلك المزايا العديدة التى يمكن أن تتحقق إذا ما تم ذلك.

وفى اقتصادات البلدان العربية تشكل التجارة الخارجية أهمية بالغة. اذ تشير الاحصاءات فى هذا الخصوص الى درجة عالية لانفتاح هذه الاقتصادات على الاقتصاد العالمى. ويمكن إيضاح ذلك بمتابعة نسب كل من الصادرات، والواردات، ومن ثم التجارة الخارجية، إلى الناتج المحلى الإجمالى للبلدان العربية مجتمعة.ففى عام ١٩٩٣- على سبيل المثال- بلغت نسبة الصادرات العربية الى اجمالى الناتج المحلى فيها نحو ٢٦٪، وبلغت نسبة الواردات العربية إلى اجمالى الناتج المحلى فيها نحو ٢٤ ٪. ومن ثم جاءت نسبة التجارة الخارجية (إجمالى الصادرات + الواردات) الى الناتج المحلى الاجمالى لتمثل نحو ٥٠٪، كما يتضح من الجدول رقم (١) بالملحق الاحصائى.

* د. حسنى مهران : مدرس بقسم الاقتصاد ، كلية تجارة بنها ، جامعة الزقازيق.

وتؤكد هذه النسب بدون شك درجة الانفتاح العالية المشار اليها قبلا، الأمر الذى يجعل اقتصادات البلدان العربية عرضة للتأثر المباشر بظروف الاقتصاد العالمى وبكافة التطورات والمتغيرات التى تطرأ عليه.

وعن العلاقات الاقتصادية العربية وبخاصة التجارة البينية، فالواقع يفصح بجلاء عن مسيرة متواضعة بل ومتدنية تماما لتلك العلاقات عامة وهذه التجارة خاصة ، وذلك عبر العقود الثلاثة الأخيرة وحتى الان. وتؤكد ذلك أيضا الاحصاءات التى تشير الى أن نسبة التجارة البينية الى الحجم الكلى للتبادل التجارى للبلدان العربية مجتمعة كانت دوما دون الـ ١٠٪. وهذه بدون شك نسبة ضئيلة وتعكس واقعا مترديا للتعاون الاقتصادى العربى، الأمر الذى يستلزم إعمال البحث فى هذه القضية الهامة فى محاولة للتوصل الى صيغة أو اطار يحوى عددا من المتطلبات أو المحاور التى يمكن من خلالها تدعيم وتنشيط ذلك الجانب من التعاون ألا وهو جانب التجارة البينية العربية.

ويزيد من أهمية البحث فى قضية التعاون الاقتصادى العربى فى مجال التجارة الخارجية ما يواجهه العالم العربى الآن ويعيشه من مرحلة هامة وفاصلة تموج بالعديد من التطورات والمتغيرات الدولية والاقليمية والقطرية، تلك التى ستنعكس آثارها حتما على هذا العالم مستقبلا ولسنوات طويلة، مما يستدعى إعداد العدة للتعامل معها ومحاولة الاستفادة من ايجابياتها والتقليل- قدر الامكان - من سلبياتها.

ولعل أبرز هذه التطورات والمتغيرات قيام منظمة التجارة العالمية World Trade Organization أو اختصارا باسم (WTO)، التى تأسست بنهاية جولة اورجواى Uruguay Round آخر جولات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة General Agreement on Tariffs and Tradeوالمعروفة اختصارا باسم (GATT). وقد جاءت هذه المنظمة لتتولى مسئولية ادارة ومراقبة وتصحيح أداء العلاقات التجارية الدولية على أساس المبادئ التى تم إقرارها فى اتفاقات الجات، هذا فضلا عن الاشراف على تطبيق اتفاقات جولة اورجواى لتحرير التجارة الدولية والتى ستستغرق مدة عشر سنوات لتنفيذها. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى جاءت تلك المنظمة لتصبح الضلع الثالث فى مثلث ادارة الاقتصاد العالمى اضافة الى الضلعين الآخرين: صندوق النقد والبنك الدوليين.

وباختصار فإن هذه المنظمة الجديدة بقدر ما ستقدمه من مزايا، فانها سوف تفرض بلا شك تحديات ستواجهها حتما الاقتصادات العربية ، ومن ثم كانت ضرورة البحث فى كيفية التعامل مع هذه التحديات بما يعود بالنفع على الاقتصادات العربية وخاصة فى مجال التبادل التجارى.

وعموما فإن هذا البحث يستهدف فى الأساس محاولة التوصل الى اطار شامل وملائم من الاجراءات والسياسات - وذلك عبر مجموعة من المحاور - لتدعيم وتنشيط التجارة البينية العربية وبما يمكن من المساهمة فى تقوية أواصر العلاقات الاقتصادية العربية عامة وانتشالها من حالة الضعف التى تعانى منها. وينبثق عن هذا الهدف الأساسى - ويرتبط به - عدد من الأهداف الفرعية الأخرى مثل : التعرف على واقع التجارة البينية العربية بما يمكننا من ابراز الملامح الاساسية التى يتسم بها هذا الواقع. كذلك التعرف على أهم المشكلات التى تقف وراء هذا الواقع .وكذلك التعرف على أهم المستجدات الدولية والاقليمية مع التركيز - لاغراض البحث - على أهم النتائج - ومن ثم الانعكاسات المحتملة - لاتفاقات جولة اورجواى وخاصة على اقتصادات البلدان العربية.

وتأسيسا على كل ما تقدم يقع هذا البحث فى أربعة أجزاء رئيسية هى على النحو التالى:

١- الملامح الاساسية فى التجارة البينية العربية.

٢- العقبات المسئولة عن إعاقة التجارة البينية العربية.

٣- المستجدات الدولية والاقليمية، بالتركيز على جولة اورجواى: أهم النتائج والانعكاسات.

٤- نحو اطار ملائم لتدعيم التجارة البينية العربية.

والآن نتناول أجزاء البحث الأربعة فى تتابع كما يلى.

٢. الملامح الأساسية فى التجارة البينية العربية.

كى نتعرف على الملامح الأساسية فى التجارة البينية العربية نعرض فيما يلى عددا من المؤشرات تتمثل فى متابعة تطور التجارة البينية العربية ونصيبها فى التجارة الخارجية العربية ، وكذلك ما يميز التركيب السلعى للتجارة البينية العربية، هذا الى جانب أهم سمات التوزيع الجغرافى للتجارة البينية العربية. ومن المفيد أن نبدأ أولا بعرض لذات المؤشرات الثلاثة المشار

اليها حالا بالنسبة للتجارة الخارجية العربية عامة.

١/٢ حول مؤشرات التجارة الخارجية العربية عامة :

١/١/٢ تطور التجارة الخارجية العربية ونصيبها فى التجارة العالمية :

يمكننا متابعة تطور التجارة الخارجية العربية ونصيبها فى التجارة العالمية، وذلك من واقع البيانات التى يفصح عنها الجدول رقم (١) بالملحق الاحصائى. اذ يلاحظ أنه بالنسبة للصادرات العربية فقد زادت قيمتها فى عام ١٩٩٠ عما كانت عليه فى عام ١٩٨٥ بما نسبته ٣٢,٤٪، ومنذ عام ١٩٩٠ حدث تراجع فى قيمة هذه الصادرات حتى وصلت فى عام ١٩٩٣ إلى نحو ١٢٨,١ مليار دولار مسجلة بذلك انخفاضا بلغت نسبته نحو ٨,٧٪ مقارنة بعام١٩٩٠، ويعود السبب الرئيسى فى تقلبات قيمة الصادرات العربية إلى التقلبات التى حدثت فى الأسواق العالمية وخاصة أسواق النفط أهم سلع التصدير العربية على نحو ما سيأتى بيانه. هذا فيما يتعلق بالصادرات، وبالنسبة للواردات العربية يلاحظ أنها اتجهت الى التزايد المستمر خلال هذه الفترة وبلغت أعلى قيمة لها فى عام ١٩٩٢ وهى حوالى ١١٩,٥ مليار دولار ومسجلة بذلك زيادة نسبتها ١٨,٢٪ مقارنة بعام ١٩٩٠، ومن الملاحظ أيضا أن قيمة الواردات العربية كانت دوما دون قيمة الصادرات العربية ، ومن ثم فاقت دائما نسبة تغطية الثانية للأولى رقم المائة . وأخيرا وبخصوص نصيب التجارة العربية فى التجارة العالمية يلاحظ التدنى الواضح لهذا النصيب الذى لم يزد عن ٣,٦٪ فى المتوسط منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام١٩٩٣.

٢/١/٢ التركيب السلعى للتجارة الخارجية العربية:

بخصوص التركيب السلعى للتجارة الخارجية العربية - وكما يشير الجدول رقم (٢) بالملحق الاحصائى ، يلاحظ أنه بالنسبة للصادرات العربية يساهم الوقود المعدنى فيها بالنصيب الأكبر وذلك على الرغم من تراجع هذا النصيب من ٩٠,٢ ٪ عام ١٩٨٥ الى نحو ٦١,٠٪ عام ١٩٩٣، وقد جاء هذا التراجع لحساب الصادرات من المصنوعات التى تحتل المرتبة الثانية والتى زاد نصيبها من ٢,٥٪ عام ١٩٨٥ الى ٢١,١٪ عام ١٩٩٣. تجئ بعد ذلك فى الترتيب الصادرات من المواد الكيماوية ثم الصادرات من المواد الغذائية والمشروبات ومن بعدها الصادرات من المواد الخام. هذا فيما يتعلق بالصادرات ، وبالنسبة للواردات العربية يلاحظ أن الواردات من

الآلات ومعدات النقل تحتل المرتبة الأولى بنصيب ٣٢,٧٪ فى المتوسط خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٣) تأتى بعد ذلك الواردات من المصنوعات المتنوعة التى بلغت فى المتوسط خلال نفس الفترة نحو ٣٠,١٪، ثم تجئ بعد ذلك فى الترتيب الواردات من المواد الغذائية والمشروبات والمواد الكيماوية والوقود المعدنى والمواد الخام.

٣/١/٢ هيكل التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية العربية :

بخصوص اتجاهات التجارة الخارجية العربية - وكما يتضح لنا من بيانات الجدول رقم (٣) بالملحق الاحصائى - يمكننا القول بأن ثمة تركزا جغرافيا يمكن أن تتصف به التجارة الخارجية العربية سواء كان ذلك بالنسبة للصادرات أم بالنسبة للواردات . حيث يتجه نحو ٦٥٪ من الصادرات العربية الى البلدان الصناعية ، وتستورد البلدان العربية نحو ٧٠٪ من وارداتها من نفس تلك البلدان الصناعية . ويحتل الاتحاد الأوربى المرتبة الأولى فى التعامل التجارى مع البلدان العربية يليه اليابان ثم الولايات المتحدة الأمريكية .وتصدر البلدان العربية نحو ٢٥٪ من صادراتها الى البلدان النامية وتستورد منها نحو ٢٠٪ من وارداتها. وأخيرا فإن نصيب دول أوربا الشرقية لم يزد عن ٤٪ فى المتوسط بالنسبة للصادرات ولم يتعد نحو ٦٪ بالنسبة للواردات العربية.

٢/٢ تطور التجارة البينية العربية ونصيبها فى التجارة الخارجية العربية:

يمكننا متابعة تطور التجارة البينية العربية ونصيبها فى التجارة الخارجية العربية وذلك من واقع البيانات المعروضة بالجدول رقم (٤) بالملحق الاحصائى . اذ يلاحظ بالنسبة للصادرات البينية العربية أنه على الرغم من زيادتها من ٧,٠١١ مليار دولار عام ١٩٨٥ الى نحو ١٣,٩٠ مليارا عام ١٩٩٠ - أى بزيادة نسبتها حوالى ٩٨,٣٪ إلا أنه ومنذ عام ١٩٩٠ لم يكن ثمة تغير يذكر فى قيمة هذه الصادرات. وبالنسبة للواردات البينية العربية فقد كانت شبه مستقرة أيضا ولم تشهد سوى تراجع فى قيمتها فى عام ١٩٩٣ عما كانت عليه عام ١٩٩٢ بلغت نسبته ٥,٩٪. وقد انعكس ذلك فى تطور قيمة التجارة البينية العربية التى لم يتعد متوسط معدل نموها السنوى - منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٣ - نحو ٠,٨٥٪.

المهم أن حجم التبادل التجارى بين البلدان العربية يعتبر ضعيفا جدا ، واذا ما أردنا التعرف على نصيب هذا التبادل التجارى العربى البينى فى اجمالى التبادل التجارى للبلدان العربية ، فان

البيانات المتاحة تشير الى انخفاض هذا النصيب وأنه بقى دوما دون الـ ١٠٪، وذلك على الرغم من ارتفاعه من نحو ٧,٦٪ عام ١٩٨٥ الى نحو ٩,٥٪ عام ١٩٩٣ وذلك بسبب الارتفاع الذى سجل بشكل اساسى فى جانب الصادرات ، حيث ارتفع نصيبها فى اجمالى الصادرات العربية من ٦,٦٪ عام ١٩٨٥ الى ١٠,٥٪ عام ١٩٩٣، هذا بينما كانت الواردات البينية خلال تلك الفترة شبه مستقرة، كما تفصح بيانات الجدول المشار اليه.

وجدير بالذكر أن استمرار النصيب المنخفض للتجارة البينية العربية سوف يؤدى الى تثبيط عمليات الاستثمار فى مشروعات تصديرية للسوق العربية . ومن ثم فان عدم إعطاء دفعة للتجارة البينية العربية وإبقائها حسب نمطها الحالى سوف يؤثر سلبا على الاستثمار العربى المشترك ، الأمر الذى سينعكس بالتالى فى استمرار المستوى المتواضع لهذه التجارة.

٣/٢ أهم ما يميز التركيب السلعى للتجارة البينية العربية:

بداية تشير إحدى الدراسات[١] فى هذا الخصوص الى أن التركيب السلعى للتجارة البينية العربية يعد أقل اختلالا من التركيب السلعى للتجارة الخارجية العربية، وعلى الرغم من ذلك فان النفط مازال يشكل سلعة اساسية فى التجارة البينية العربية ، حيث يشكل نحو ٦٠٪ من قيمة هذه التجارة ، ويمثل نسبة عالية فى الصادرات البينية للبلدان النفطية ونسبة عالية ايضا فى الواردات البينية للبلدان العربية غير النفطية . كذلك يتميز التركيب السلعى للتجارة البينية العربية بارتفاع أهمية السلع الصناعية فيه ، حيث وصل نصيبها فى الصادرات البينية العربية خلال عقد الثمانينات الى نحو ٢٩٪ فى المتوسط. هذا بينما لم يتعد نصيب هذه السلع نسبه ٧٪ للصادرات العربية الاجمالية . وتأتى بعد ذلك السلع الغذائية التى تحتل أهمية أقل مقارنة بما هى عليه فى التجارة الخارجية العربية .

والحق أن هناك قصورا فى البيانات الخاصة باجمالى التركيب السلعى للتجارة البينية العربية، وهذا ما يؤكده دوما التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، والذى يعالج الأمر - إزاء هذه المشكلة - بتحليل الهيكل السلعى لتجارة بعض نماذج من البلدان العربية[٢]. على أى حال يمكننا التعرف على التركيب السلعى للتجارة البينية العربية اعتمادا على تقديرات مبنية على بيانات من ست دول عربية، هى مصر وسوريا والسعودية وقطر والأردن والسودان، وذلك على النحو

المعروض فى الجدول رقم (٥) بالملحق الاحصائى . إذ يلاحظ أنه بالنسبة للتركيب السلعى للصادرات فقد شكل الوقود المعدنى نحو ٥٠٪ فى المتوسط خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩١)، تأتى بعد ذلك المصنوعات المتنوعة ، وأهمها المصنوعات الأساسية (الحديد والصلب) والآلات ومعدات النقل والسلع الاستهلاكية ، وهذه الفئة من الصادرات شكلت نحو ٢٠,٣٪ فى المتوسط خلال نفس الفترة، ثم جاءت بعد ذلك فئة المنتجات الكيماوية التى بلغت حصتها نحو ١٢٪ فى المتوسط خلال نفس الفترة، وتعادلت مع حصة هذه الفئة حصة المنتجات الزراعية، وجاءت أخيرا فئة المنسوجات والملابس الجاهزة ومن بعدها الخامات والمعادن.

وبالنسبة للتركيب السلعى للواردات فقد شكلت المنتجات الزراعية النصيب الأكبر من الواردات البينية (٢٨,٨٪ فى المتوسط) وشاركت المصنوعات المتنوعة والوقود المعدنى فى المرتبة الثانية تقريبا (٢٢,٨٪ ، ٢١,٨٪ على التوالى لكل منهما). ثم جاءت بعد ذلك حصة المنتجات الكيماوية (١٢,٢٪) ثم حصة الخامات والمعادن (٦,٥)، وأخيرا حصة المنسوجات والملابس الجاهزة بنصيب (٤,٥).

٤/٢ أهم سمات التوزيع الجغرافى للتجارة البينية العربية :

يمكننا التعرف على إحدى السمات الهامة فى التوزيع الجغرافى للتجارة البينية العربية إذا ما تتبعنا البيانات المعروضة فى الجدول رقم(٦) بالملحق الاحصائى، إذ يلاحظ أن السوق العربية تعتبر الشريك التجارى الرئيسى لعدد من البلدان العربية مثلما هو الحال بالنسبة للصومال التى يتجه نحو ٦٥,٧٪ من صادراتها الى السوق العربية ، كذلك الأمر بالنسبة للبنان نحو ٥٧,١٪والأردن نحو ٤٢٪ والبحرين نحو ٢٧,٨٪. كذلك يلاحظ أن ثمة بلدانا عربية قد زادت من صادراتها الى السوق العربية ، منها على سبيل المثال تونس التى زادت صادراتها من نحو ٦,٢٪ عام ١٩٨٥ الى نحو ١٠,٤٪عام ١٩٩٠ ، وسوريا من ٥,٥٪ الى ١٢,٢٪، وقطر من نحو ٣,٢٪ الى نحو ٧٪.

أضف الى ما سبق ايضا أن التوزيع الجغرافى للتجارة البينية العربية يتسم بشدة تركزه فى عدد محدود من الشركاء التجاريين ، إذ تتركز الواردات البينية لمعظم البلدان العربية فى اسواق ثلاثة بلدان عربية على الأكثر. فمثلا عمان تستورد نحو ٩٥٪ من وارداتها البينية من ثلاثة بلدان

عربية هى الامارات ٨٠٪ والسعودية ١٣٪ والبحرين ٢٪، كذلك مصر التى تستورد نحو ٩١,٢٪ من وارداتها البينية من ثلاثة بلدان عربية هى السعودية ٨٤٪ والبحرين ٥,١٪ والأردن ٢,١٪. والأكثر من ذلك هناك بعض البلدان مثل البحرين التى تستورد معظم وارداتها - نحو ٩٦,٦٪ من وارداتها البينية - من بلد واحد فقط هو السعودية[٣].

وفضلا عما تقدم يلاحظ أن العلاقات السياسية الثنائية بين البلدان العربية تلعب دورا هاما فى اتجاه بل وفى حجم التجارة البينية العربية، فكلما كانت هذه العلاقات جيدة كلما أثر ذلك ايجابيا فى كل من اتجاه وحجم التبادل التجارى ، والعكس بالعكس صحيح[٤] .

وأخيرا فان هناك مجموعتين من البلدان العربية - دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول المغرب العربى - تساهمان بالنصيب الأكبر - نحو ٨١٪ من اجمالى التجارة البينية خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣[٥] بالاضافة الى أن معظم نشاطهما التجارى العربى ينحصر داخلهما. فاذا نظرنا الى المجموعة الأولى نجد أن صادرات بلدانها الى بعضها البعض قد شكلت نحو ٧٩,٥٪ من اجمالى صادراتها الى البلدان العربية الأخرى خلال الفترة(١٩٨٩-١٩٩٣)، وشكلت وارداتها من بلدان مجموعتها نحو ٧٥,٢٪ خلال نفس الفترة . واذا نظرنا الى المجموعة الثانية نجد أن صادرات بلدانها الى بعضها البعض قد شكلت نحو ٧٤,٧٪ من اجمالى صادراتها الى البلدان العربية الأخرى ، وشكلت وارداتها من بلدان مجموعتها نحو ٥١٪ خلال نفس الفترة المذكورة ، وهذا ما تؤكده البيانات الواردة فى الجدول رقم (٧) بالملحق الأحصائى.

٣. العقبات المسئولة عن إعاقة تنمية التجارة البينية العربية

على الرغم من أن تجربة التعاون ومحاولات التكامل الاقتصادى العربى تعد من أقدم التجارب الاقليمية فى هذا الشأن ، بيد أن محصلتها - على نحو ما أشرنا - قليلة جدا. والحقيقة أن أبرز تلك المحاولات - والمتمثلة فى السوق العربية المشتركة - لم ينطبق عليها مفهوم السوق المشتركة بالمواصفات اللازمة لقيام هذه السوق ، بعبارة أخرى أن السوق المشتركة - كاحدى صور أو مراحل بناء التكامل الاقتصادى المتعارف عليها فى هذا الخصوص[٦] - لم تنطبق شروط تواجدها فى يوم من الأيام على تجربة السوق العربية المشتركة. فهذه التجربة لم تتجاوز أولى مراحل التكامل الاقتصادى، ألا وهى مرحلة "منطقة التجارة الحرة" بل والأكثر من ذلك أنه فى كثير من

الأحيان غابت - عن هذه التجربة - حتى مواصفات هذه المرحلة . أضف الى ذلك العدد المحدود للبلدان العربية المنضمة إليها ، وهو سبعة بلدان فقط[٧].

وعموما يمكننا وصف محاولات التكامل التى تمت حتى الان بأنها كانت عفوية ولم تمثل يوما ما حلقة ضمن سلسلة مترابطة لأى مشروع شامل للتكامل الاقتصادى العربى[٨]. وأن ما يمكن قوله فى شأنها أنها محاولات يمكن أن تندرج ضمن مفهوم للتعاون الاقتصادى ليس أكثر. وللتدليل على ذلك نشير الى النتائج التى أفرزها مؤتمر القمة العربى الحادى عشر الذى عقد فى عمان عام ١٩٨٠، والذى تميز بالتركيز على المسائل الاقتصادية. فهذا المؤتمر كان قد انتهى الى مجموعة من النتائج، على الرغم من أهميتها لم تتعد كونها خطوات فى اطار تعاون اقتصادى ليس اكثر. وفضلا عن أن هذه النتائج لم تجئ فى اطار مشروع شامل ذى خطوات متتابعة لتكامل اقتصادى عربى ، فقد كان مردودها دون المأمول بكثير[٩].

والواقع أن مرجع ذلك فى الأساس هو فقدان الارادة السياسية الجماعية لدى البلدان العربية تجاه عملية التكامل الاقتصادى العربى . فهذه البلدان تعانى خلافات سياسية كثيرا ما كانت تلقى بانعكاساتها السلبية على العمل العربى المشترك فى مجمله[١٠] .

وعلى أى حال فانه بالتركيز على الواقع المتردى للتجارة البينية العربية ، يمكننا الآن ذكر أهم العقبات المسئولة عن هذا الواقع ، والتى سيتضح أن بعضها مرتبط بالاقتصادات العربية ذاتها ، وأن بعضها الآخر - وهو ليس أقل أهمية من سابقه - مرتبط بالاقتصادات الصناعية المتقدمة وسياساتها التجارية تجاه البلدان العربية المتاجرة معها . وتتمثل تلك العقبات فيما يلى[١١].

أولا : أن الهياكل الانتاجية فى الاقتصادات العربية يعوزها التنسيق فيما بينها بشكل كبير، وتتسم فى الغالب بالتشابه والضعف وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المطلوبة منها ، هذا فضلا عن اتسامها بالخلل الواضح . ذلك أن الهيكل الانتاجى للسلع العربية وخاصة القابلة للتجارة يعتبر هيكلا غير مرن ، ويتميز بتركزه فى إنتاج عدد محدود من السلع ، الأمر الذى ينعكس فى احداث درجة تركز عالية فى الصادرات السلعية العربية لاتتعدى سلعتين أو ثلاث على الأكثر. بل ومما يزيد الأمر خطورة تركز اتجاهات هذه السلع المحدودة فى سوقين أو ثلاث على الأكثر من أسواق البلدان الصناعية المتقدمة ، أى خارج السوق العربية . والمثل الواضح لذلك منتجات الصناعات

البتروكيماوية ذات الكثافة التكنولوجية المرتفعة ، والتى لاتجد فى الغالب أسواقا لها داخل البلدان العربية وانما تجد أسواقها فى البلدان الصناعية المتقدمة.

ثانيا : على الرغم من الأهمية المتعاظمة للاستثمارات العربية فى التنمية الاقتصادية عامة وتنمية التجارة البينية العربية خاصة ، فان واقع الحال يشير من ناحية الى أن مناخ الاستثمار فى البلدان العربية مازال ضعيفا ولا يشكل قوة جذب كافية لهذه الاستثمارات وذلك بسبب العديد من المعوقات فى هذا الشأن [١٢]. ومن ناحية أخرى فان معظم الاستثمارات العربية المشتركة التى تمت حتى الان تتجه نحو القطاعات غير المنتجة للسلع القابلة للتجارة فيما بين البلدان العربية ، مثل قطاعات السياحة والعقارات، وبعضها يتجه الى مجالات الانتاج للسوق المحلية. وبالطبع فان مثل هذه النشاطات - وإن كانت تساهم فى تحقيق الانتعاش للاقتصادات المحلية - إلا أنها لاتساهم فى تنمية التجارة البينية العربية ، الأمر الذى يجعل تيار الاستثمارات العربية لايقابله تيار سلعى متبادل ، ومن ثم لم تستفد التجارة البينية العربية من هذه الاستثمارات ، وربما يكون للخلل الذى يتسم به الهيكل الانتاجى للاقتصادات العربية - والمتمثل هنا فى عدم قدرة هذا الهيكل على توفير السلع الرأسمالية اللازمة للاستثمارات العربية - دور ملموس فى ضعف الاستثمارات العربية المشتركة فى هذا الخصوص.

ثالثا : تشكل المخاوف التى تثيرها معظم البلدان العربية من الانعكاسات السلبية لتحرير التجارة فيما بينها على اقتصاداتها الوطنية أحد أهم المعوقات أمام تنمية هذه التجارة . وغالبا ما تتمثل هذه المخاوف فى الآتى :

تدهور الصناعات الوليدة: هذا على الرغم مما يثيره استمرار الحماية لهذه الصناعات فترات طويلة من مشاكل وأعباء على المجتمع وتبديد لموارده الاقتصادية .

تقليص مصادر الدخل للدولة : وهنا ايضا تتجاهل البلدان العربية التى تثير هذه المخاوف حقيقة هامة تتمثل فى أن تحرير التجارة البينية سوف يؤدى الى زيادة فى دخل الصادرات نتيجة لتوسيع السوق العربية أمامها بالقدر الذى يعوض - بل ويفوق - ذلك النقص أو التقليص المشار اليه.

ارتفاع معدلات البطالة : وهنا ايضا يمكننا القول بأن تحرير التجارة البينية العربية وإن كان

يمكن أن يؤدى الى تدهور فى مستويات التشغيل فى الأجل القصير، بيد أنه فى الاجلين المتوسط والطويل سيؤدى حتما الى تعويض ذلك التدهور، بل ويؤدى الى زيادة فى مستويات التشغيل.

رابعا: أدى ارتفاع المديونية المستحقة على بعض البلدان العربية تجاه البلدان العربية الأخرى الى عدم تشجيع مواصلة التصدير اليها تجنبا لزيادة حجم المديونية.

خامسا: الافتقار الى الخدمات المتطورة اللازمة لاتمام عمليات التبادل التجارى البينى العربى، وخاصة فى مجالى التسويق والتمويل، الأمر الذى ساهم كثيرا فى التدنى الواضح لحجم هذا التبادل.

سادسا: تواضع مستوى جودة الكثير من المنتجات العربية محل التجارة وذلك بالمقارنة بمثيلاتها ذات الجودة والمواصفات القياسية المطلوبة ، والتى تأتى من الاقتصادات الصناعية المتقدمة والمنافسة لتلك المنتجات فى الأسواق العربية ، الأمر الذى يكون من نتيجته بالطبع إحجام المستهلك العربى عن شراء المنتجات ذات المستوى الأدنى جودة ، وهى المنتجات العربية .

سابعا: ثمة مجموعة من المعوقات - التى تؤثر على التجارة البينية - ترتبط بالاقتصادات الصناعية المتقدمة وسياساتها التجارية تجاه البلدان العربية المتاجرة معها . هذه المعوقات يتمثل أهمها - باختصار - فيما يلى :

سياسات الإغراق والدعم التى تمارسها البلدان الصناعية المتقدمة لصادراتها المتجهة الى البلدان العربية، هذه السياسات تؤثر سلبا على المقدرة التنافسية للسلع العربية داخل الأسواق العربية ، فضلا عن تهديدها للمنتجات العربية المثيلة.

تقوم البلدان الصناعية المتقدمة بربط ما تقدمه للبلدان العربية من ائتمانات وتسهيلات مالية بشرط الاستيراد من نفس هذه البلدان ، الأمر الذى يؤثر حتما على فرص التبادل التجارى بين البلدان العربية .

إن حاجة البلدان العربية إلى استيراد التكنولوجيا (ممثلة فى الخبرة والسلع الرأسمالية) - والتى تشكل فى الواقع ما يزيد عن ثلث الواردات الاجمالية للبلدان العربية - من البلدان الصناعية المتقدمة ، لينعكس سلبا على نمط وحجم التجارة البينية العربية.

وأخيرا تتأثر التجارة البينية العربية سلبا بما تتيحه اتفاقات التعاون الاقتصادى المالى والفنى التى تتم بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان العربية من حصول هذه الأخيرة على اعفاءات وامتيازات جمركية يترتب عليها حتما انحياز للتجارة مع اسواق البلدان الصناعية، ويكون ذلك بالطبع على حساب تجارة العرب فيما بينهم.

٤. المستجدت الدولية والاقليمية،بالتركيز على جولة اورجواى:أهم النتائج والانعكاسات:

فى هذا الجزء نعرض لاهم المستجدات الدولية والاقليمية التى يشهدها العالم منذ منتصف العقد الماضى وحتى الآن .هذه المستجدات تتسارع تطوراتها وتتلاحق انعكاساتها على كافة بلدان العالم وفى مقدمتها البلدان العربية .وتتعدد هذه المستجدات وتتنوع سواء كانت دولية أم اقليمية أم حتى قطرية (ونعنى بها هنا التطورات التى تحدث على مستوى الاقتصادات العربية ذاتها) على نحو ما سيأتى بيانه .وعلى الرغم من أن بعض تلك المستجدات لم يتبلور بعد وملامحه مازالت فى طور التكوين، بيد أننا سنعرض - من ناحية - لاهمها باختصار ، ومن ناحية أخرى سوف نركز - لاغراض البحث - على أحد أهم التطورات الدولية التى حدثت ألا وهو : جولة اورجواى للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف التى تمت فى اطار اتفاقية الجات ، بحيث نعطى مزيدا من التحليل لاهم النتائج التى أفرزتها هذه الجولة ، وكذلك لأهم الانعكاسات المتوقعة بالذات على الاقتصاد العربى عامة والتجارة البينية العربية خاصة .

وعموما تتمثل أهم المستجدات ، المشار اليها - باختصار - فيما يلى :

١/٤ الاتجاه المتزايد نحو الاصلاح الاقتصادى والأخذ بسياسات السوق فى بلدان اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقا :

ذلك أنه مع نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات انهارت النظم الاشتراكية فى اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى الذى تفكك على أثر ذلك، ومن ثم انتهى عصر الكتلتين أو القطبية الثنائية فى العالم . وبذلك لم يعد ثمة مجال لاستغلال لعبة الصراع القديم بين الشرق والغرب ، الأمر الذى كثيرا ما لجأت اليه معظم البلدان النامية بما فيها البلاد العربية.

والأهم أنه قد حدثت تغيرات جذرية فى النظام الاقتصادى لبلدان أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقا، إذ تحولت نحو اقتصاد السوق ، وبدأت فى تبنى برامج للاصلاح الاقتصادى. ولاشك أن لكل ذلك انعكاساته على الاقتصاد العربى. فمن ناحية لابد وأن تتأثر فرص التصدير المتاحة أمام المنتجات العربية وبصفة خاصة فى أسواق أوربا الغربية وأسواق البلدان النامية [١٣]. ومن ناحية أخرى فإنه بسبب ما تتمتع به بلدان أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقا من وضع اقتصادى أفضل من حيث هياكل البنية الاساسية المتطورة - إلى جانب الخصائص السكانية والاجتماعية - فسوف تكون مؤهلة لان تصبح مناطق جذب لرؤوس الأموال الأجنبية ، سواء اتخذت شكل قروض أم شكل استثمارات مباشرة [١٤]. أضف الى ذلك كله ما تقدمه مؤسسات التمويل الدولية والبلدان الصناعية المتقدمة - وخاصة فى أوربا الغربية - من تمويل لعمليات الاصلاح الاقتصادى فى البلدان المعنية، وهو ما انعكس فى إنشاء البنك الأوربى لتعمير وتنمية أوربا الشرقية - برأسمال قدره عشرة مليارات وحدة نقدية أوربية ، الأمر الذى سيترك حتما ضغوطا على الموارد المالية المتاحة فى الأسواق الدولية أمام البلدان النامية ومن بينها البلدان العربية[١٥].

٢/٤ الاتجاه المتزايد نحو اقامة التكتلات والكيانات الاقتصادية الكبيرة:

ويبدو ذلك واضحا بصفة خاصة لدى البلدان الصناعية المتقدمة. هذه البلدان التى تعد الأكثر وعيا بمصالحها وباستشرافها للمستقبل وحسابها الدقيق لكل تطوراته المحتملة وما يمكن أن تفرزه من تداعيات وآثار . وعلى العكس من ذلك يكون الحال على ما هو عليه فى البلدان النامية ومن بينها البلدان العربية. ومن ثم يفرض ذلك الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية الكبيرة على هذه الأخيرة حتمية أن تعد عدتها لكى تعمل فى اطار تكتل اقتصادى حقيقى (شكلا وموضوعا) يأخذ مكانه على الساحة الاقتصادية العالمية ويتيح لها وضعا تفاوضيا افضل فى كافة المجالات، والا تعرضت هذه البلدان لمخاطر التهميش المتزايد وتدنى نصيبها فى الاقتصاد العالمى اكثر مما هو عليه الآن من تدنى.

ولعل أبرز التكتلات الاقتصادية الاقليمية التى يشار اليها كثيرا الآن هو الاتحاد الأوربى. اذ مع مطلع عام ١٩٩٣ كانت قد اكتملت مقومات الوحدة الاقتصادية الأوربية - التى بدأت مع أواخر خمسينات القرن الحالى - وذلك بقيام السوق الأوربية الموحدة. هذه السوق التى ستنتقل

عبرها السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعماله بدون اية عوائق أو حواجز ، الأمر الذى سيترتب عليه توسيع نطاق السوق وانخفاض تكلفة انتاج السلع والخدمات، ومن ثم تتزايد المقدرة التنافسية اكثر واكثر لدول هذا التكتل.

ويعتبر قيام السوق الاوربية الموحدة أهم التكتلات فى مجال التأثير على الاقتصادات العربية من زوايا عديدة وذلك نظرا للارتباطات الوثيقة التجارية والاستثمارية والتقنية والنفطية بين هذا السوق والبلدان العربية [١٦]:

فمن ناحية يلاحظ أن التحسن فى المقدرة التنافسية لدول السوق الموحدة فى مقابل ضعف المقدرة التنافسية للاقتصاد العربى فى مواجهتها سوف يؤدى الى صعوبة دخول المنتجات العربية إلى السوق الأوربية الموحدة ، خاصة مع وجود منتجين منافسين من داخل هذه السوق نفسها مثل أسبانيا والبرتغال واليونان. فهذه الدول كان لها تأثير سلبى - منذ انضمامها الى السوق - على صادرات بعض البلدان العربية وبخاصة بلدان المغرب العربى .

ومن ناحية أخرى فإن المنافسة التى تواجه الصادرات العربية لاتتأتى فحسب من قبل المنتجات المثيلة لدول السوق نفسها، بل تمتد هذه المنافسة لتشمل المنتجات المثيلة القادمة من دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقا وكذلك من الدول الآسيوية الى هذه السوق. وخاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار المعاملة التفضيلية التى تمنحها السوق لبلدان شرق أوربا ، وإذا ما أخذنا أيضا فى الاعتبار أن الكثير من الشركات الآسيوية قد بدأت بالفعل منذ فترة فى اقامة فروع لها فى دول السوق ، كى تعامل منتجاتها على قدم المساواة مع منتجات دول السوق.

اضافة الى كل ما سبق فان قيام السوق الأوربية الموحدة سوف يدعم من اتجاه رؤوس الأموال من الدول الأوربية المتقدمة الى الدول الأوربية الأقل تقدما مثل أسبانيا والبرتغال، نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من عمالة رخيصة فضلا عن وجود ضمانات لاستثمار هذه الأموال . ولاشك أن لذلك كله مردوده السلبى على نصيب البلدان العربية من حركة رأس المال الأوربى إليها.

٣/٤ الاتجاه نحو الترويج لما يسمى بالسوق الشرق أوسطية ضمن الترتيبات الاقليمية الجديدة فى المنطقة:

لقد كثر الحديث عن فكرة هذه السوق منذ مطلع عام ١٩٩٣ و روجت له فى الأساس كل من

الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل فضلا عن بعض الأطراف العربية. وهو يمثل أحد أهم تداعيات سلام الشرق الأوسط.

والحق أن فكرة هذا السوق، على الرغم من حداثتها وأنها مازالت فى طور الجدلية والدراسة وطرح البدائل والاحتمالات وبين مؤيدين ورافضين ، على الرغم من ذلك كله إلا أنها تمثل أحد أهم وأخطر المستجدات بل والتحديات التى يمكن أن تواجهها البلدان العربية.

ذلك أن قيام مثل هذا السوق شاملا فى الاساس اسرائيل وفى مراحل أخرى - أو فى نفس المرحلة - تركيا وايران الى جانب بعض - أو معظم - البلدان العربية ، أيا كان الشكل الذى سيكون عليه سوف يكون له انعكاسات بعيدة المدى على مختلف مناحى العمل العربى المشترك. فما بالنا اذا قدر لهذا السوق أن يكون ومتضمنا اسرائيل وتركيا وهما بلدان كلاهما فى نمو مستمر ولديهما اقتصاد حجمه متقارب وانفتاح واضح على الغرب المصنع وطموحات اقليمية اقتصادية كبرى ، فما بالنا والحال كذلك لمثل هذه الاطراف الأساسية فى السوق ، ماذا سيكون وضع الاقتصادات العربية التى ستكون أطرافا فيها وهى على ما هى عليه من تدنى واضح فى مستويات الاداء الاقتصادى سواء كانت منفردة أم مجتمعة.

على أى حال فإن هذه السوق التى يروج لها تمثل - كما أشير قبلا - أحد أهم وأخطر التحديات للأمة العربية الّتى تفرض عليها حتما أن تتداركها وتعد لها عدتها وتستشرف مستقبلياتها ومن ثم تحدد دورها فى مدى وكيفية المواجهة [١٧].

٤/٤ ثمة تطورات قطرية عربية :

تتمثل هذه التطورات باختصار فى اتجاه العديد من الاقتصادات العربية نحو الأخذ بنظام اقتصاد السوق وتطبيق برامج للاصلاح الاقتصادى ، وقد تم تطبيق هذه البرامج فى بعض البلدان فى اطار الاتفاقات المبرمة مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين . ومن الأمثلة على ذلك برامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر والمغرب والجزائر . وجاءت بعض برامج الاصلاح فى اطار حل مشكلات عجز الموازنة العامة كما هو الحال فى بلدان الكويت والسعودية والبحرين [١٨].

وجدير بالذكر أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة العربية فى دورته رقم (٥١) قد

تبنى سياسة الاصلاح الاقتصادى على المستوى العربى بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادى وفتح المجال لعوامل السوق لممارسة دورها فى تخصيص عوامل الانتاج . وسيؤدى ذلك حتما الى تخفيض القيود على التجارة الخارجية، ولعله بذلك يسهم فى الإسراع فى تحرير - ومن ثم فى تنمية- التجارة البينية العربية[١٩].

٥/٤ جولة اورجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف:أهم النتائج والانعكاسات:

هذه الجولة - التى تمت فى اطار الجات - تعد كما أشرنا من قبل أهم التطورات الدولية، وخاصة فيما يتعلق بالموضوع محل البحث ، ومن ثم تحظى بمزيد من التحليل وذلك من خلال استعراض النقاط الفرعية الثلاث التالية:

(١) نبذة سريعة حول الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات).

(٢) جولة أورجواى: أهم النتائج، بالتركيز على ما يخص البلدان النامية ومن بينها البلدان العربية.

(٣) جولة اورجواى : أهم الانعكاسات على الاقتصاد العربى عامة والتجارة البينية العربية خاصة .

١/٥/٤ نبذة سريعة حول الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات):

تعرف الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) بأنها عبارة عن معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقا والتزامات متبادلة عقدت بين حكومات الدول الموقعة عليها، والتى يطلق عليها اصطلاحا الأطراف المتعاقدة Contracting Parties. وتم توقيع هذه الاتفاقية فى ٣٠ أكتوبر عام ١٩٤٧ من قبل ٢٣ دولة ، وبدأ سريانها فى أول يناير عام ١٩٤٨.

وقد تمثل الهدف الرئيسى للجات فى تحرير التجارة الدولية بمعنى ازالة الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية التى تضعها الدول فى وجه تحركات السلع عبر الحدود الدولية . وكان هذا انطلاقا من المبادئ التى سنتها النظرية الكلاسيكية وفى اطار القواعد المنبثقة عن فلسفة التجارة الحرة [٢٠].

وقد تمثلت وظائف الجات باختصار فى الآتى:

أ- وضع القواعد والاجراءات التى يتم الاتفاق عليها اتفاقا متعدد الأطراف وتحكم سلوك الحكومات فى مجال التجارة الدولية ، هذا فضلا عن الاشراف على تنفيذ هذه القواعد والاجراءات.

ب- تسوية المنازعات التجارية فيما بين الدول الأعضاء ، وهو ما يعنى القيام بوظيفة "المحكمة الدولية" التى تفصل فى القضايا التى يرفعها طرف متعاقد فى الجات ضد طرف أو اكثر من الأطراف الأخرى المتعاقدة .

جـ- القيام بتنظيم جولات للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف بغرض تحقيق مستويات أعلى لتحرير التجارة الدولية ، وذلك إما من خلال فتح اسواق الدول أو من خلال تعزيز وتطوير أحكام الاتفاقية ذاتها.

وجدير بالذكر أن الاطراف المتعاقدة فى الجات تتعهد بالالتزام بمجموعة من القواعد والضوابط لتنظيم التجارة فيما بينها ، هذه الالتزامات تتمثل فى [٢١]:

الالتزام بأن التعريفة الجمركية هى الوسيلة الوحيدة للحماية، وعدم اللجوء الى القيود غير التعريفية إلا فى حالات خاصة وطبقا لاجراءات محددة فى الاتفاقية (ويطلق على هذا الالتزام مبدأ الشفافية).

الالتزام بأن يتم استخدام التعريفة أو غير ذلك من القيود بطريقة غير تمييزية.

الالتزام بالتخلى عن الحماية على المدى الطويل، وأن يتم ذلك - بصفة أساسية - من خلال المفاوضات متعددة الأطراف.

الالتزام بتعميم المعاملة الممنوحة للدولة الأكثر رعاية .على أن هذا الالتزام يمكن التحلل منه فى حالات منها (الترتيبات الحمائية للصناعة الناشئة فى البلدان النامية حتى تقوى على المنافسة، الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية ، وأخيرا العلاقات التفضيلية التى تربط بين البلدان الصناعية المتقدمة وبعض البلدان النامية التى كانت قديما مستعمرات لها).

الالتزام بمبدأ المعاملة القومية.

الالتزام بتجنب سياسة الإغراق.

الالتزام بإمكانية اللجوء الى إجراءات وقائية فقط فى حالات الطوارئ طبقا للمادة(١٩) من اتفاقية الجات.

الالتزام بإمكانية التقييد الكمى للتجارة فقط فى حالات وقوع أزمة فى ميزان المدفوعات.

الالتزام بالمعاملة المتميزة والأكثر تفضيلا للبلدان النامية .

وقد جرت فى اطار الجات - منذ نشأتها وحتى الآن - ثمانى جولات من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، تمثلت باختصار - حتى الجولة السابعة - فيما يلى:

(١) جولة جنيف ١٩٤٧ ، المشاركون فيها ٢٣ دولة، وموضوعها الأساسى التعريفات.

(٢) جولة أنسى ١٩٤٩ ، المشاركون فيها ١٣ دولة، وموضوعها الأساسى التعريفات.

(٣) جولة توركاى ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، المشاركون فيها ٣٨ دولة، وموضوعها الأساسى التعريفات.

(٤) جولة جنيف ١٩٥٥ - ١٩٥٦ المشاركون فيها ٢٦ دولة، وموضوعها الأساسى التعريفات.

(٥) جولة ديلون ٦٠-١٩٦١، المشاركون فيها ٢٦ دولة موضوعها الأساسى التعريفات.

(٦) جولة كيندى ٦٤-١٩٦٧ ، المشاركون فيها ٦٢ دولة ، وموضوعاتها الأساسية التعريفات والإجراءات المضادة للإغراق.

(٧) جولة طوكيو ٧٣ -١٩٧٩ ، المشاركون فيها ١٠٢ دولة ، وموضوعاتها الأساسية التعريفات والمشاكل غير التعريفية وإطار الاتفاقيات.

وتعد الجولتان الأخيرتان (كيندى وطوكيو) أكثر الجولات السبع تميزا بالنظر الى موضوعاتهما ونتائجهما . وعموما فقد ترتب على هاتين الجولتين والجولات السابقة أن انخفض مستوى التعريفة الجمركية على السلع الصناعية من متوسط ٤٠٪ تقريبا عام ١٩٤٧ الى اقل من ١٠٪ قبل بدء الجولة الثامنة جولة أورجواى ، التى سنعرض لاهم نتائجها فى الجزئية ٢/٥/٣.

وأخيرا نود الإشارة الى نقطة هامة تتعلق بالجات والبلدان النامية ومنها البلدان العربية ، إذ كانت هذه البلدان تعتقد أن الجات منتدى للأغنياء من الدول ، ومن ثم كافحت كثيرا حتى نجحت - من خلال عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) UNCTAD عام ١٩٦٤- فى إضافة جزء خاص فى اتفاقية الجات (الجزء الرابع) الذى يهتم بقضية التجارة والتنمية . هذا الجزء انطوى على تقنين ما سمى بالنظام المعمم للتفضيلات Generalized System of Preferences الذى قصد به المعاملة التفضيلية التى تقدمها البلدان الصناعية المتقدمة لصالح صادرات البلدان النامية لها من دون مقابل وعلى أساس غير تمييزى. هذا الى جانب ما أسفرت عنه جولة طوكيو من اتفاق الإطار الذى تضمن قاعدة التمكين Enabling Clause التى تتمكن بمقتضاها البلدان النامية من الحصول على مزايا لايتم تعميمها على باقى البلدان الأعضاء فى الجات ، كما يمكنها من ناحية أخرى تبادل المزايا فيما بينها دون تعميمها أيضا . وقد ساهم ذلك كله فى تزايد عدد البلدان النامية التى انضمت الى الجات.

٢/٥/٤ جولة أورجواى :أهم النتائج بالتركيز على ما يخص البلدان النامية ومن بينها البلدان العربية :

على الرغم مما أنجزته جولات الجات السبع المشار إليها قبلا من إزالة لبعض عوائق التجارة الدولية ،فان ما حدث من مشكلات اقتصادية دولية أواخر السبعينات وخلال النصف الأول من الثمانينات- وما ترتب عليها من ضعف فى النظام التجارى الدولى - قد دعا إلى الإحساس بالحاجة الى جولة جديدة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف فى اطار الجات ، يكون الهدف منها تنشيط دور النظام التجارى الدولى ، والتصدى للمشكلات التى ترتبت على ما أطلق عليه الحمائيه الجديدة وما تبعها من أساليب تمثلت فى (التقييد الاختيارى للصادرات ، والتوسع الاختيارى فى الواردات)، وكذلك مواجهة المشكلات التى ترتبت على التغيرات الهيكلية والتطورات التكنولوجية الهائلة التى شهدها الاقتصاد العالمى ، هذا فضلا عن الحاجة إلى إعادة النظر فى بعض أحكام الجات بما يتواكب وكافة المستجدات ذات العلاقة [٢٢].

ومن ثم كانت جولة أورجواى التى بدأت فى سبتمبر من عام ١٩٨٦ بموجب الاعلان الذى أصدره وزراء تجارة الدول الأعضاء فى الجات (اعلان بونتا دل إيست) بدولة أورجواى ، التى

أخذت الجولة اسمها . واستمرت هذه الجولة حوالى سبع سنوات حيث اختتمت فى منتصف ديسمبر من عام ١٩٩٣ ، وتم التصديق عليها فى منتصف ابريل ١٩٩٤ فى مراكش بدولة المغرب ، ودخلت حيز التنفيذ منذ عام ١٩٩٥[٢٣].

والواقع أن جولة اورجواى قد اتسمت بعدد من الخصائص التى ميزتها عن الجولات السبع السابقة عليها [٢٤]:

فمن ناحية أدخلت جولة أورجواى مجالات جديدة فى نطاق عملها لم تكن تعرفها الجات من قبل ، وذلك الى جانب النطاق التقليدى لعملها المتمثل فى تحرير التجارة الدولية فى السلع الصناعية. وهذه المجالات الجديدة هى (تحرير التجارة الدولية فى السلع الزراعية، والملابس والمنسوجات، والخدمات ، وحقوق الملكية الفكرية ، واجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة الدولية).

ومن ناحية أخرى فإن الدولة العضو فى النظام التجارى الدولى عليها أن تقبل اتفاقات جولة أورجواى ككل أو ترفضها ككل ، وهو الأمر الذى لم يكن سائدا قبلا فى ظل اتفاقية الجات .

كذلك فإن هذه الجولة قد استحدثت آلية دولية جديدة بتحويلها الجات الى منظمة دولية تسمى بمنظمة التجارة العالمية ، وهى تمثل الاطار التنظيمى والمؤسسى الذى يحتوى على كافة الاتفاقات التى أسفرت عنها جولة أورجواى ، وهى ستتولى متابعة تطبيق هذه الاتفاقات كما تقوم بتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء ومراجعة سياساتها التجارية. ويتم اتخاذ القرارات فيها على أساس توافق الآراء . وفضلا عن ذلك فإن هذه المنظمة تضاف الى كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لتصبح معهما أهم مؤسسات النظام الاقتصادى العالمى [٢٥].

اضافة الى ما سبق فان جولة اورجواى - بالمقارنة بالجولات السابقة عليها - تعد الأكبر من حيث عدد الدول المشاركة فى المفاوضات ، إذ بلغ هذا العدد ١١٧ دولة . أيضا تميزت هذه الجولة بزيادة المشاركة الفعالة للبلدان النامية حيث بلغ عددها ٨٧ بلدا. وقد نجحت هذه البلدان فى وضع بعض الأحكام والفترات الزمنية التى تتناسب وظروفها.

وعلى أى حال فقد أسفرت مفاوضات جولة اورجواى عن التوصل الى مجموعة من الاتفاقات

والبروتوكولات والقرارات. وبطبيعة الحال لايسمح المقام هنا بعمل عرض تفصيلى لمحتوى كل ما تم التوصل إليه. ولذلك سوف يتم التركيز فقط على أهم النتائج وبصفة خاصة ما يتعلق منها بالبلدان النامية ومن بينها البلدان العربية [٢٦].

أولا : اتفاق الزراعة :

على الرغم من الأهمية الكبيرة للسلع الزراعية فى التجارة الدولية ، فقد ظلت هذه السلع خاضعة للعديد من القيود الحمائية سواء كانت جمركية أم غير جمركية ، فضلا عن دعم المنتجات والصادرات الزراعية . ولم تتمكن أى من جولات الجات السبع السابقة من التصدى للحماية الزراعية. وفى الجولة الثامنة - جولة أورجواى - تم تناول ولأول ، مرة تحرير تجارة السلع الزراعية وإخضاعها لقواعد ومبادئ الجات. وتم التوصل الى اتفاق فى هذا الشأن ، تمثلت البنود الرئيسية فيه وبشكل عام فيما يلى :

(١) الالتزام بتحويل كافة القيود غير الجمركية الى رسوم جمركية يتم تثبيتها اولا ثم تخفيضها ، مع تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الزراعية بنسبة ٣٦٪ من متوسط الرسوم الجمركية التى كانت مطبقة فى الفترة (٨٦-١٩٨٩) وعلى مدى ٦ سنوات أى خلال الفترة (٩٥-٢٠٠٠). وكذلك يتم الالتزام بفتح الأسواق أمام الواردات من السلع الخاضعة لقيود غير جمركية ، بحيث تصل الى ٣٪ فى عام ١٩٩٥ ، ثم ترتفع الى ٥٪ فى عام ٢٠٠٠ منسوبة الى متوسط الاستهلاك السنوى للفترة (٨٦-١٩٨٨).

(٢) الالتزام بتخفيض قيمة الدعم الممنوح لمنتجى السلع الزراعية بأشكاله المختلفة (وهو ما يطلق عليه الدعم الزراعى الداخلى) بنسبة ٢٠٪ من متوسط قيمة الدعم فى الفترة(٨٦-١٩٨٨) وعلى مدى ٦ سنوات ، أى خلال الفترة(١٩٩٥-٢٠٠٠).

(٣) الالتزام بتخفيض قيمة دعم التصدير(وهو ما يطلق عليه الدعم الزراعى الخارجى) بنسبة ٣٦٪ من متوسط قيمة الدعم فى الفترة (٩١-١٩٩٢) وعلى مدى ٦ سنوات، أى خلال الفترة (٩٥-٢٠٠٠). وكذلك تخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة ٢١٪ من متوسط كمية الصادرات المدعومه للفترة (٩١-١٩٩٢) ولنفس المدة ٦ سنوات.

هذا فيما يتعلق بالبنود الرئيسية فى اتفاق الزراعة ، وبخصوص البلدان النامية، فقد منح هذا الاتفاق معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية التى يقل المتوسط السنوى لدخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار وكذلك للدول الأقل نموا ، والتى تتضمن العديده من البلدان العربية غير البترولية. وتتمثل هذه المعاملة التمييزية فى السماح للبلدان النامية بتنفيذ التزاماتها فى مجالات الاتفاق الثلاثة المشار اليها على مدى ١٠ سنوات بدلا من ٦ سنوات التى تلتزم بها البلدان المتقدمة، مع اعفاء البلدان الأقل نموا من هذه الالتزامات. كذلك تم السماح للبلدان النامية بتنفيذ التزاماتها بنسب اقل من نسب التخفيض التى تلتزم بها البلدان المتقدمة (ثلثى النسب المشار إليها قبلا بالنسبة لتخفيض الرسوم الجمركية والدعم الداخلى والدعم الخارجى). أيضا تم اعفاء البلدان النامية من الالتزام بتخفيض الدعم الزراعى الداخلى إذا لم تجاوز نسبته ١٠٪ من قيمة السلع مقابل ٥٪ فقط للبلدان المتقدمة . وفضلا عن كل ذلك تم السماح للبلدان النامية فقط بتقديم بعض أشكال الدعم الزراعى الداخلى مثل : دعم الاستثمارات الزراعية ومدخلات الانتاج الزراعى للزراع الفقراء والدعم لتخفيض تكلفة تسويق الصادرات وتكاليف النقل الدولى.

ثانيا : اتفاق المنسوجات والملابس:

معروف أن التجارة الدولية فى المنسوجات والملابس ظلت خارج نطاق الجات ولفترة طويلة حتى الاعلان عن انتهاء جولة اورجواى. فقد كانت البلدان المصدرة والبلدان المستوردة لهذه المنتجات تعمل فى إطار ترتيبات قصيرة وطويلة الأجل يتم بموجبها تحديد حصص للدول المصدرة التى أغلبها بلدان نامية ، وكان يطلق على هذه الترتيبات اسم اتفاقية الالياف المتعددة.

وقد نجحت جولة أورجواى فى اخضاع هذه المنتجات لاليات الجات التى تطبق على كافة بنود التجارة الدولية فى المنتجات الصناعية . وتم التوصل الى اتفاق فى هذا الشأن بحيث تكون هناك فترة انتقالية قوامها عشر سنوات (يناير ١٩٩٥ - يناير ٢٠٠٥) يتم خلالها الغاء نظام الحصص على أربع مراحل وفق الترتيب التالى:

المرحلة الأولى :(أول ١٩٩٥ - نهاية ١٩٩٧) تقوم فيها كل دولة بتحرير نسبة ١٦٪ من اجمالى قيمة وارداتها فى عام ١٩٩٠ ، وهو ما يعنى الغاء نظام الحصص عليها وتطبيق نظام حرية التجارة .المرحلة الثانية :(أول ١٩٩٨- نهاية ٢٠٠١) يتم فيها تحرير نسبة ١٧٪. المرحلة

الثالثة:(أول ٢٠٠٢- نهاية ٢٠٠٤) يتم تحرير نسبة ١٨٪. المرحلة الرابعة :(أول ٢٠٠٥) يتم تحرير النسبة الباقية(٤٩٪) من قيمة الواردات طبقا للمستوى الذى كانت عليه عام١٩٩٠، وقد أجاز الاتفاق إمكانية دخول الدول الأعضاء فى مفاوضات تهدف الى التحرير المبكر لنسبة الـ ٤٩٪.

وبخصوص البلدان النامية ومن بينها البلدان العربية التى تشكل المنسوجات والملابس أهمية كبيرة لها وخاصة بالنسبة لعدد كبير من البلدان العربية غير النفطية - فقد أتاح الاتفاق المذكور معاملة تفضيلية لهذه البلدان وخاصة صغيرة الحجم فى التصدير (أى التى يبلغ نصيبها ١,٢٪أو اقل من اجمالى واردات دولة وفقا لحصص وارداتها فى نهاية عام ١٩٩١ ، وهو ما ينطبق على العديد من البلدان العربية). أتاح الاتفاق لهذه البلدان مزية تتمثل فى منحها معدل نمو لحصص صادراتها بنسبة ٢٥٪ اعتبارا من أول عام ١٩٩٥ تليها نسبة ٢٧٪ فى بداية العام الرابع.

ثالثا : اتفاق النفاذ إلى الأسواق :

يشتمل هذا الاتفاق أو كما يسمى ببروتوكول فتح الاسواق - على الكيفية التى يتم بها تنفيذ التنازلات الجمركية التى تقدمها كل دولة بناء على المفاوضات بينها وبين شركائها التجاريين الرئيسيين ، من حيث فترات التنفيذ (٤ سنوات بصفة عامة بالنسبة للسلع الصناعية، ٦ سنوات للسلع الزراعية، ١٠ سنوات للمنسوجات والملابس) وكذلك التنازلات الخاصة بازالة القيود غير الجمركية وتنفيذها على مراحل زمنية .وفى هذا البروتوكول منحت البلدان النامية التى يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى السنوى عن ١٠٠٠ دولار معاملة تفضيلية فيما يتعلق بنسب وفترات التخفيضات الجمركية.

رابعا: اتفاق الخدمات:

لم تكن تجارة الخدمات معروفة فى أى من جولات المفاوضات السابقة على جولة اورجواى . وفى هذه الأخيرة تم التوصل الى اتفاق بشأن تحرير التجارة الدولية فى الخدمات بما تشتمل عليه من: نشاط البنوك وشركات التأمين والسياحة والمقاولات والنقل والاستشارات وغيرها . وبصفة عامة فقد اشتمل هذا الاتفاق على ثلاثة أجزاء رئيسية هى: مجموعة الالتزامات العامة ، ومجموعة الالتزامات المحددة ، ومجموعة الملاحق التى تتضمن احكاما خاصة ببعض قطاعات الخدمات.

وباختصار فقد تضمن الاتفاق نواحى عديدة فيما يخص المعاملة التمييزية للبلدان النامية نذكر من أهمها :

أنه فى حالة تعرض هذه البلدان لازمات فى موازين مدفوعاتها يحق لها ان تقوم بفرض قيود على المدفوعات والتحويلات الخاصة بأنشطة الخدمات الخاضعة لاحكام الاتفاق. كذلك السماح للبلدان النامية باتخاذ اجراءات وقائية خاصة لحماية قطاعات الخدمات التى التزمت بتحريرها بما فيها سحب أو تعديل التزاماتها بعد عام من بدء تنفيذها عند تعرضها لخلل فى موازين مدفوعاتها دون الانتظار للفترة التى حددها الاتفاق بثلاث سنوات . هذا بالاضافة الى أن الاتفاق يقضى بقيام سكرتارية منظمة التجارة العالمية بتقديم مساعدات فنية فى مجال الخدمات للبلدان النامية.

خامسا : اتفاق اجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة الدولية:

هذه ايضا دخلت دائرة المفاوضات فى جولة اورجواى لأول مرة ولم يكن لها وجود فى الجولات السابقة . وقد استهدف هذا الاتفاق تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار بين الدول ، ومن ثم حظر الدول الأعضاء من فرض أى من الشروط التالية : شرط استخدام المستثمر الأجنبى لنسبة محددة من المكون المحلى فى المنتج النهائى ، وشرط احداث توازن بين صادرات و واردات المستثمر الأجنبى ، وشرط بيع نسبة معينة من الانتاج فى السوق المحلية.

وقد منح هذا الاتفاق البلدان النامية فترة انتقالية مدتها خمس سنوات تزيد الى سبع سنوات فى حالة الدول الأقل نموا وذلك قبل بدء تنفيذ أحكامه بالنسبة لاجراءات الاستثمار المحظور استخدامها ، هذا فى حين لم يسمح للبلدان المتقدمة سوى بفترة انتقالية مدتها عامان فقط.

سادسا: اتفاق الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية :

هذه ايضا من المجالات التى دخلت جولات المفاوضات لأول مرة فى جولة اورجواى . وقد اشتمل هذا الاتفاق على أحكام وقواعد تتولى توفير الحماية الدولية فى مجالات براءة الاختراع والعلامات التجارية وحق المؤلف والتصميمات الصناعية والأسرار التجارية غير المعلن عنها.

وفيما يخص البلدان النامية فقد منحها هذا الاتفاق عددا من المزايا منها : فترة انتقالية مدتها خمس سنوات قبل التنفيذ فى حين منح البلدان المتقدمة عاما واحدا فقط. وكذلك منح الاتفاق

للبلدان النامية مدة خمس سنوات اضافية قبل تنفيذ الالتزام بتطبيق أحكام الاتفاق الخاص ببراءة الاختراع على المنتج وذلك بالنسبة للاختراعات الكيماوية الخاصة بالاغذية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلية .

سابعا : مجموعة الاتفاقات المؤسسية :

وهذه تشتمل على ثلاثة اتفاقات هى اتفاقات الدعم والوقاية ومكافحة الاغراق . وهذه الاتفاقات ليست جديدة فى المفاوضات ولكن تم اجراء بعض التعديلات عليها فى الجولة الأخيرة. وأهم ما يقال بشأن هذه الاتفاقات وما يخص البلدان النامية أن هذه البلدان قد منحت الحق فى منح دعم للتصدير دون التعرض لرسوم تعويضية على صادراتها فى أسواق البلدان الأخرى .وكذلك سمح للبلدان النامية باتخاذ اجراءات وقائية لحماية صناعاتها الوطنية من زيادة مفاجئة فى الواردات من اية سلعة بشكل يسبب ضررا بالغا لهذه الصناعة لفترة تصل الى عشر سنوات .

٣/٥/٤ جولة اورجواى : أهم الانعكاسات على الاقتصاد العربى عامة وعلى التجارة البينية العربية خاصة:

بادئ ذى بدء نود الاشارة الى أن لهذه الجولة انعكاسات بلا شك بعضها سلبى وبعضها ايجابى ، بيد أن هذه الانعكاسات بشقيها لن تكون ملموسة بشكل فورى نظرا لان تنفيذ بنود الاتفاقات التى تمخضت عن هذه الجولة سوف يتم عبر فترة السنوات العشر المحددة لذلك (٩٥-٢٠٠٥).

وقد قامت العديد من الدراسات بتقصى الانعكاسات أو الاثار المتوقعة سواء على الاقتصاد العالمى ككل أم على البلدان المتقدمة أم على البلدان النامية . وقد أجمعت جل الدراسات التى تمت فى هذا الشأن - بما فيها دراسات سكرتارية الجات والبنك الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD)- على أن تحرير التجارة العالمية وفقا لنتائج جولة اورجواى سيؤدى الى زيادة حجم وقيمة تجارة العالم وزيادة المنافع المتبادلة وزيادة قيمة الدخل العالمى. إلا أن هذه المزايا التى تشير إليها تلك الدراسات لن تكون متماثلة لكل بلدان أو اقاليم العالم . فمزايا المدى القصير سوف تحصدها البلدان الصناعية المتقدمة وخاصة الاتحاد الأوربى واليابان والولايات المتحدة. أما على المدى الطويل فتتوزع المزايا بشكل أفضل، ويبقى دائما المردود الايجابى على البلدان

المتقدمة اكبر بكثير (يزيد عن الخمسة أمثال) وذلك بالمقارنة بما سيكون عليه بالنسبة للبلدان النامية[٢٧].

وداخل البلدان النامية ذاتها لن تكون الانعكاسات متماثلة على كل هذه البلدان ، بل ستختلف من بلد الى آخر بحسب عوامل عديدة منها [٢٨]: درجة التطور الاقتصادى للدولة، ومدى انفتاح الاقتصاد الوطنى ، والامكانات الاقتصادية للدولة ، وقدرة الاقتصاد الوطنى على التكيف ...الخ. أضف الى ذلك - وكما تشير دراسات الجات - أن المزايا التى ستجنيها البلدان النامية التى كانت تتمتع بالمعاملة التفضيلية مع البلدان الصناعية أو تكتلاتها ، ستكون أقل من المزايا التى يمكن ان تحققها غيرها من هذه البلدان.

وفيما يتعلق بالبلدان العربية وعلاقتها باتفاقية الجاث نود الاشارة السريعة الى أن هناك سبع دول تتمتع بالعضوية الكاملة وهى (مصر والكويت والمغرب وتونس والامارات والبحرين وقطر) ، وهناك ثلاث دول تتمتع بصفة عضو منتسب وهى (الجزائر والسودان واليمن) ، وهناك ست دول تتمتع بصفة مراقب وهى (لبنان والسعودية وسوريا والعراق والاردن وليبيا). وتجرى الان دراسة طلب انضمام كل من السعودية والأردن واليمن . ومن المتوقع أن يسعى معظم البلدان العربية غير الأعضاء حاليا الى اكتساب العضوية وخاصة فى ظل الرغبة فى الاستفادة من المزايا التى ستوفرها التجارة الحرة على النطاق العالمى للنمو الاقتصادى العربى ، وايضا فى ظل تراجع أهم العوامل المانعة فى الماضى ألا وهو المقاطعة العربية لإسرائيل [٢٩].

وعلى أى حال يمكننا الآن رصد مجموعة من الانعكاسات المحتملة على البلدان العربية بادئين بالسلبى منها - رغبة فى الحث على حتمية تغيير الواقع العربى فى اتجاه المواجهة ومن ثم التخفيف منها - ثم نعقب ذلك بعرض الايجابى من هذه الانعكاسات[٣٠].

أولا : الانعكاسات السلبية :

أ- سيؤدى الالغاء التدريجى للدعم الزراعى وتحرير التجارة فى المنتجات الزراعية فى الدول الصناعية المتقدمة الى ارتفاع اسعار هذه المنتجات وخصوصا المواد الغذائية . ونظرا لان البلدان العربية تشكل فى مجموعها اكبر مستورد للسلع الزراعية الغذائية فى العالم فانه من المتوقع ان ترتفع بشكل واضح قيمة الواردات العربية من هذه السلع ، الأمر الذى سينتج عنه حتما اختلال فى

موازين التجارة الزراعية العربية ، ومن ثم فى موازين المدفوعات ، هذا بالاضافة الى ارتفاع معدلات التضخم المحلية فى تلك البلدان.

ب- ثمة صعوبات جمة فى تصدى البلدان العربية لمنافسة المنتجات الصناعية المستوردة من الخارج والتى تنتج بتكلفة اقل وبجودة افضل ، الأمر الذى سيكون له انعكاسات سلبية على الصناعات الوطنية . وحتى بالنسبة لصناعة المنسوجات والملابس فإن التحرير التدريجى لها - المتمثل فى الالغاء التدريجى لنظام حصص الاستيراد - سيؤدى الى أن تواجه الصادرات العربية من منتجات هذه الصناعة منافسة شديدة وخاصة من شبه القارة الهندية ومن غيرها من بلدان الشرق الأقصى .ولاشك أن لذلك كله اثاره الواضحة فى حدوث أو زيادة معدلات البطالة فى قطاع الصناعة العربية الذى يستوعب نحو ٢٤٪ من اجمالى العمالة العربية.

جـ- سيؤدى التقلص التدريجى فى المعاملة التفضيلية لمنتجات معظم البلدان العربية مع البلدان الصناعية المتقدمة وخاصة الاتحاد الأوربى - الى التأثير سلبا على هذه البلدان ، وخاصة فيما يتعلق بقدرتها على تصريف هذه المنتجات فى بيئة عالمية اكثر تنافسية (وبالاخص من قبل بلدان نامية أخرى كبلدان آسيا وبلدان الكتلة الشرقية).

د- ستعانى البلدان العربية كثيرا من تحرير قطاع الخدمات (ممثلا فى البنوك والتأمين والنقل والسياحة والاتصالات والاستشارات والتشييد) وذلك نظرا لكون هذه البلدان مستوردا صافيا للخدمات وتعانى من عجز فى ميزانها.

هـ- ارتفاع تكاليف برامج التنمية بسبب ما سيترتب على تطبيق الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية من ارتفاع فى تكلفة استيراد التكنولوجيا وفى الاتاوات والمصروفات الأخرى المرتبطة باستخدام العلامات التجارية وما الى ذلك . هذا بالطبع اضافة الى ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب الارتفاع المتوقع فى أسعار المدخلات المستوردة .

و- تقلص قدرة البلدان العربية على تصميم سياساتها التنموية بما يتفق وظروفها الواقعية وأهدافها الوطنية.

ز- ستؤدى مسائل الاستثمار المتعلقة بالتجارة الى فرض هيمنة أجنبية على الثروات العربية

والى استغلال متزايد للموارد العربية من قبل البلدان المتقدمة وشركاتها عابرة القومية .

ح- إن افتقار البلدان العربية الى القدرات الادارية والمؤسسية والكوادر الفنية المؤهلة ونظم المعلومات الجيدة ، يمكن أن يؤدى الى ضياع العديد من الفرص التجارية التى تتيحها الاتفاقات الجديدة (كفرص للتصدير أو فرص للحماية أو دعم للصناعة الوطنية[٣١]).

ثانيا :الانعكاسات الايجابية :

أ- تستطيع البلدان العربية - باعتبارها بلدانا نامية - الاستفادة من المزايا الناشئة عن المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلا التى كفلتها اتفاقات جولة اورجواى لهذه البلدان. ومن ذلك التمتع بفترات أطول لتنفيذ التزامات أخف مما هو مطلوب من البلدان الصناعية المتقدمة ، وكذلك كفالة الفرص لحماية الصناعات الوطنية ، الى جانب المساعدات الفنية المنصوص عليها فى بعض الاتفاقات. والواقع أن ذلك يمكن أن يعطى للبلدان العربية فرصة أفضل للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية العالمية الجديدة من خلال تطوير إنتاجها وإجراء التعديلات اللازمة على هياكلها الاقتصادية .

ب- إن الارتفاع المتوقع فى اسعار السلع الزراعية - فى ظل تحرير التجارة الدولية فى هذه السلع - سوف يمثل حافزا قويا لدى البلدان العربية على التوسع فى انتاجها الزراعى ليحل محل مثيله المستورد ، بما يستلزمه من تطوير القطاع الزراعى فيها وذلك بتوجيه المزيد من الاستثمارات الى هذا القطاع ، فضلا عن استخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة بما يمكن من تحسين الانتاجية فى هذا القطاع . ويبدو ذلك ممكنا فى ظل الامكانات الزراعية العربية المتاحة وغير المستغلة.

جـ- إن تحرير التجارة الدولية فى الكثير من القطاعات - بما يؤدى اليه من احتدام المنافسة - سوف يمثل حافزا للصناعات المحلية فى البلدان العربية على رفع مستوى جودة الانتاج وتحسين الكفاءة فى تخصيص الموارد .

د- إن تحرير التجارة الدولية - بالشكل الذى تمخضت عنه جولة اورجواى - سوف يترتب عليه بالطبع أثر ايجابى على مستوى النشاط الاقتصادى فى البلدان الصناعية المتقدمة ، الأمر الذى سينعكس ايجابيا أيضا فى مزيد من طلب هذه البلدان على صادرات البلدان النامية بما فيها البلدان العربية .

هـ- إن تحرير التجارة الدولية فى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى، وخاصة قطاعى الخدمات والاستثمار المتعلق بالتجارة - بما يتضمنانه من إلغاء الكثير من القيود والاشتراطات على الاستثمارات الاجنبية - سوف يترتب عليه تشجيع تدفق هذه الاستثمارات الى البلدان العربية ، الأمر الذى سينعكس ايجابيا على التنمية الاقتصادية والتقانية فى هذه البلدان.

و- إن الكثير من الضوابط التى اشتملت عليها اتفاقات جولة اوجواى سوف تتيح للبلدان العربية فرصا أفضل لحماية حقوقها التجارية والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الاغراق من جانب البلدان الآخرى. هذا بالاضافة الى ما أدخل من تحسينات على آلية فض المنازعات بما يؤمن للبلدان العربية فرصا أفضل لتسوية منازعاتها التجارية مع غيرها من البلدان بطريقة منصفة.

وأخيرا نود الإشارة إلى أن ثمة امكانية للاستفادة من هذه الانعكاسات الايجابية فى ظل التزام معظم البلدان العربية بتنفيذ برامج اصلاح اقتصادى ، وخصوصا ما يتعلق منها بتحرير التجارة.

٥. نحو اطار ملائم لتدعيم التجارة البينية العربية:

فى ضوء ما تبين لنا فى هذا البحث من الواقع المتردى للتجارة البينية العربية ، والمشكلات التى تقف وراء هذا الواقع ، فضلا عن المستجدات (التحديات) الدولية الاقليمية - وخاصة الانعكاسات المحتملة لنتائج جولة اورجواى - يمكننا عرض مجموعة من المحاور التى نرى انها يمكن أن تكون إطارا فى اتجاه تدعيم التجارة البينية العربية ، وذلك كما يلى :

١/٥ العمل على تعظيم الايجابيات المتوقعة لنتائج اتفاقات جولة اورجواى ، والتقليل - قدر الامكان - من سلبياتها :

فقد اتضح لنا من قبل أن ثمة انعكاسات ايجابية وأخرى سلبية متوقعة سوف تفرزها اتفاقات الجولة المشار إليها ، وإزاء ذلك كان هذا المحور الذى يمكننا - فى سبيل تحقيقه - الإشارة الى ضرورة الاستفادة القصوى للبلدان العربية - باعتبارها بلدانا نامية - من كافة المزايا الناشئة عن المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلا التى كفلتها تلك الاتفاقات لهذه البلدان . وهذه المزايا عديدة سبق أن ذكرناها قبلا وليس هناك داع لتكرارها الآن .وكذلك يكون من الضرورى أن تغتنم هذه البلدان كافة الفرص المتاحة لكى تضغط من أجل تمديد فترات التمتع بالاعفاءات من تطبيق بعض القواعد

ومن أجل الاحتفاظ بالمعاملة التفضيلية فى أية مفاوضات مقبلة . ويقتضى ذلك بالطبع العمل فى اطار جماعى ليس فقط على المستوى العربى ، بل على مستوى البلدان النامية ومحافلها الاقليمية والدولية[٣٢]. أضف لذلك ضرورة التزام معظم البلدان العربية بتنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى، وخصوصا ما يتعلق منها بتحرير التجارة،الأمر الذى سيمكن هذه البلدان من تحقيق استفادة اكبر من نتائج جولة اورجواى .

٢/٥ العمل على إنشاء منطقة تجارة حرة عربية:

يجئ هذا المحور فى إطار مواكبة التطور العالمى نحو اقامة أحد أشكال التجمع الاقتصادى والاقليمى متعدد الأطراف، هذا فضلا عن أن اتفاقات جولة اورجواى تقر ذلك كاستثناء من معاملة الدولة الأكثر رعاية ، وبحيث يتم فى هذا الشكل من اشكال التجمع تمتع منتجات البلدان المكونة له بالاعفاء الكامل من الرسوم والقيود.

ويعود تركيزنا فى هذا المحور على انشاء منطقة تجارة حرة عربية فقط دون أى شكل أخر من الأشكال المتقدمة للتكامل نظرا لاعتقادنا هذه الأيام بصعوبة تحقيق أى من هذه الأخيرة بين كافة البلدان العربية .

وعلى أى حال فإنه لدى تحقيق المحور الحالى ينبغى مراعاة أن تتم ازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية دفعة واحدة ودون استخدام لاساليب التفاوض أو التدرج الزمنى. ويعود ذلك فى الاساس الى أن التجارة البينية العربية مازالت حصتها فى التجارة الخارجية ضعيفة وتحتاج الى دفعة قوية ، كذلك فان تجربة العمل العربى المشترك تؤكد عدم جدوى أساليب التدرج والتفاوض فى تحرير التجارة البينية لانها تعطى مجالا لطلب الاستثناءات والتراخى فى تنفيذ المراحل أو طلب تأجيلها[٣٣].

ومن المتوقع أن يؤدى تحقيق المحور الحالى الى تنامى معدلات التجارة البينية العربية كنتيجة متوقعة لاتساع السوق بعد إزالة كافة الحواجز التجارية، الأمر الذى يترتب عليه حتما حفز الانتاج بالاحجام الكبيرة للاستفادة من السوق الاقليمى الواسع، هذا فضلا عن أن اقامة منطقة تجارة حرة عربية سوف تمثل اساسا قويا للتكامل الاقليمى الصناعى والزراعى ، مما يضمن فرصا جديدة لدخول الصادرات العربية من هذه المنتجات اسواق بعضها البعض[٣٤].

٣/٥ العمل على إعادة هيكلة الاقتصادات العربية بهدف تحقيق التنسيق بين هياكلها الانتاجية التصديرية وتحقيق التنويع السلعى لصادراتها وتقوية مركزها فى النظام الاقتصادى العالمى:

يفرض هذا المحور ما تكشف لنا قبلا من أن أحد أهم العقبات التى تواجه تنمية التجارة البينية والخارجية العربية هو افتقارها الى التنسيق ، فضلا عن اتصافها بظاهرة التركز السلعى ،تلك الظاهرة التى تخلف آثارا سلبية على حركة التجارة وعملية الانماء الاقتصادى عموما.

ولعل ظروف تحرير التجارة الدولية الآن تفرض حتمية التنسيق والتنويع المشار إليهما وذلك عبر إعادة هيكلة مدروسة للاقتصادات العربية ، الامر الذى سوف يخلق فيما بين هذه البلدان درجة أفضل للتخصص وتقسيم العمل العربى ، ومن ثم يحقق فى النهاية تحسين وتقوية وضع البلدان العربية فى نظام تقسيم العمل الدولى.

٤/٥ العمل على توفير المناخ المناسب لمزيد من الاستثمارات العربية فى القطاعات المنتجة للسلع القابلة للتجارة البينية العربية :

إن تحقيق المحور الثانى المتمثل فى إنشاء المنطقة العربية للتجارة الحرة والعمل على تحرير التجارة البينية العربية دفعة واحدة سوف يؤثر على نشاط الحركة الاستثمارية فيما بين البلدان العربية. وهنا ستجد هذه البلدان الراغبة فى تنويع وتنمية قاعدتها الإنتاجية الفرصة للاستثمار فى مشروعات إنتاجية تحقق لها هدفها فى ظل السوق العربية الخالية من الحواجز والاجراءات التمييزية ضد منتجاتها ، وستجد فى هذه السوق ضمانة لنجاح ونمو استثماراتها. هذا بالاضافة الى أن السوق العربية الواسعة سوف تضيف حركة جديدة فى الخدمات المصاحبة للتجارة مثل النقل والشحن والمواصلات والتأمين، وستخلق هذه المجالات فرصا استثمارية جديدة على المستوى العربى[٣٥].

وإزاء ذلك كله يلزم توفير المناخ المناسب لتشجيع الاستثمارات العربية ، ومن ثم تحقيق التدعيم المتبادل بين نشاط الاستثمارات العربية ونشاط التجارة البينية العربية .

٥/٥ العمل على تطوير الخدمات اللازمة لعمليات التبادل التجارى البينى (مثل التمويل، والتسويق، والشحن والنقل):

يلزم فى هذا الصدد العمل على تنشيط وسائل التمويل اللازمة للتجارة البينية العربية وتحقيق الاستغلال الافضل للودائع والأرصدة النقدية البنكية للصناديق ومؤسسات التمويل العربية[٣٦].

كذلك الامر بالنسبة لخدمات التسويق التى يلزم العمل على تطويرها بما تشتمل عليه من قضايا : توفير البيانات والترويج والتسعير وخدمات التغليف والتعبئة.وبخصوص خدمات الشحن والنقل فهى ذات أهمية كبيرة حيث إن تطويرها يمكن المنتجات العربية من أن تكون أكثر تنافسية امام المنتجات الاجنبية المماثلة أو البديلة فى السوق العربية.

٦/٥ العمل على الارتقاء بمستوى جودة المنتجات العربية محل التبادل التجارى البينى:

هذا المحور يعتبر على درجة كبيرة من الأهمية وخاصة فى ظل التحرير المتزايد للتجارة الدولية فى اطار اتفاقات جولة اورجواى وازاء الرغبة فى رفع مستوى القدرة التنافسية للمنتجات العربية . وهنا يلزم إعطاء قضية البحث والتطوير التقنى اهتماما كبيرا، هذا إلى جانب فرض الانضباط على القطاعات المنتجة للتصدير من خلال مراقبة المواصفات الفنية والمعايير الصحية واشتراطات السلامة، فضلا عن تطويرها دوما الى ماهو أفضل(٣٧).

وفى ختام هذه المحاور نود الإشارة الى أن العمل فى إطار هذه المحاور يستلزم إرادة سياسية عربية قوية وعلى قناعة بالمزايا الحقيقية للعمل فى إطار تجمع اقتصادى عربى ليس غير.

٦- الخلاصة

أتاح العرض المتقدم التوصل الى مجموعة من النتائج تمثلت باختصار فى:

١) أنه بخصوص التجارة الخارجية العربية ونصيبها فى التجارة العالمية، فقد لوحظ تدنى هذا النصيب بحيث لم يزد عن ٣,٦٪فى المتوسط منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام١٩٩٣. وبالنسبة للتركيب السلعى للصادرات العربية لوحظ أن الوقود المعدنى قد سيطر على أكثر من نصف قيمة الصادرات العربية إلى الخارج ، ثم جاءت الصادرات من المصنوعات فى المرتبة الثانية ثم الصادرات من المواد الكيماوية . وبالنسبة للتركيب السلعى للواردات العربية فقد احتلت الالات ومعدات النقل المرتبة الأولى ثم جاءت بعد ذلك المصنوعات ومن بعدها المواد الغذائية. وبخصوص التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية العربية، فقد لوحظ اتسام هذا التوزيع بظاهرة التركز الجغرافى سواء كان ذلك بالنسبة للصادرات (٦٥٪ من الصادرات العربية الى البلدان الصناعية) أو بالنسبة للواردات (٧٠٪ من الواردات العربية من البلدان الصناعية).

٢) انه على الرغم من أن تجربة التعاون ومحاولات التكامل الاقتصادى العربى تعد من أقدم التجارب الاقليمية فى هذا الشأن ، فقد كانت محصلتها دوما متواضعة ، وبدا ذلك واضحا فى تدنى حجم التبادل التجارى بين البلدان العربية ، بل وفى التدنى الواضح لنصيب هذا التبادل فى إجمالى التبادل التجارى الخارجى للبلدان العربية ، بحيث بقى هذا النصيب دون نسبة ١٠٪.

٣) وبخصوص التركيب السلعى للتجارة البينية العربية ، فقد لوحظ أنه بالنسبة للصادرات جاء الوقود المعدنى فى المرتبة الأولى بنصيب يزيد عن نصف الصادرات البينية العربية ثم المصنوعات المتنوعة (٣, ٢٠٪)ثم المنتجات الكيماوية (١٢٪). وبالنسبة للواردات احتلت المنتجات الزراعية النصيب الأكبر فى الواردات البينية ثم جاءت بعدها المصنوعات المتنوعة والوقود المعدنى ثم المنتجات الكيماوية وأخيرا الخامات والمعادن والمنسوجات والملابس الجاهزة.

٤) وبخصوص التوزيع الجغرافى للتجارة البينية العربية ، لوحظ أن السوق العربية تعتبر الشريك التجارى الرئيسى لعدد من البلدان العربية ، كذلك لوحظ أن للعلاقات السياسية الثنائية دورا هاما فى اتجاه وحجم التجارة البينية العربية ، وأخيرا فقد لوحظ أن هناك مجموعتين من البلدان العربية - دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول المغرب العربى - يساهمان بالنصيب الأكبر- نحو ٨١٪ من اجمالى التجارة البينية خلال الفترة ٨٩ - ١٩٩٣- هذا بالاضافة الى أن معظم نشاطهما التجارى ينحصر داخل مجموعتيهما.

وازاء هذا الواقع المتردى للتبادل التجارى البينى عرضنا لمجموعة من المعوقات التى كانت وراء هذا الواقع ، تمثلت باختصار فى:

أن الهياكل الانتاجية فى الاقتصادات العربية يعوزها التنسيق فيما بينها بشكل كبير.

أن مناخ الاستثمار فى البلدان العربية مازال ضعيفا وأن معظم الاستثمارات العربية المشتركة تتجه الى قطاعات غير منتجه للسلع القابلة للتجارة البينية .

أن المخاوف التى تثيرها معظم البلدان العربية من الانعكاسات السلبية لتحرير التجارة فيما بينها على اقتصاداتها الوطنية تشكل أحد أهم المعوقات أمام تنمية هذه التجارة.

الافتقار الى الخدمات المتطورة اللازمة لاتمام عمليات التبادل التجارى.

تواضع مستوى جودة الكثير من المنتجات العربية محل التبادل التجارى البينى.

ثمة مجموعة من المعوقات ترتبط بالاقتصادات الصناعية المتقدمة وسياساتها التجارية تجاه البلدان العربية المتاجرة معها، وتؤثر على التجارة البينية العربية.

ثم استعرض البحث بعد ذلك خمسة من المستجدات الدولية والاقليمية ، تمثلت فى:

الاتجاه المتزايد نحو الاصلاح الاقتصادى والاخذ بسياسات السوق فى بلدان اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقا.

الاتجاه المتزايد نحو اقامة التكتلات والكيانات الاقتصادية الكبيرة. .

الاتجاه نحو الترويج لما يسمى بالسوق الشرق أوسطية ضمن الترتيبات الاقليمية الجديدة فى المنطقة .

التطورات القطرية العربية التى تنحصر فى الاتجاه المتزايد للاخذ بنظام اقتصاد السوق .

جولة اورجواى للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف.

وأخيرا فقد عرضنا مجموعة من المحاور باعتبارها تشكل إطارا لتدعيم التجارة البينية العربية، وقد تمثلت تلك المحاور فى الاتى:

١) العمل على تعظيم الايجابيات المتوقعة لنتائج اتفاقات جولة اورجواى والتقليل قدر الامكان من سلبياتها.

٢) العمل على إنشاء منطقة تجارة حرة عربية.

٣) العمل على إعادة هيكلة الاقتصادات العربية.

٤) العمل على توفير المناخ المناسب لمزيد من الاستثمارات العربية فى القطاعات المنتجة للسلع القابلة للتجارة البينية العربية.

٥) العمل على تطوير الخدمات اللازمة لعمليات التبادل التجارى البينى.

٦) العمل على الارتقاء بمستوى جودة المنتجات العربية محل التبادل البينى .

وفى الختام أكدنا على أهمية توافر الإرادة السياسية القوية وذات القناعة بعظم مردود العمل العربى المشترك.

حواشى ومراجع البحث

(١) معتصم سليمان " نحو استراتيجية عربية لتنمية التجارة العربية البينية"، **شئون عربية** ، العدد (٧٩) سبتمبر ١٩٩٤ ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ص ١٤٨ .

(٢) **التقرير الاقتصادى العربى الموحد** ١٩٩٥، ص١٠٣.

(٣) هذه النسب تم حسابها من : صندوق النقد العربى، **التجارة الخارجية للدول العربية، (١٩٨٠-١٩٩٠)** صندوق النقد العربى ،أبو ظبى، العدد (٨)، ١٩٩١ جدول رقم (٣١) ص ٤٠.

(٤) معتصم سليمان ، **مرجع سابق** ، ص١٤٧.

(٥) سيد عيسى "معالم التنمية العربية ونتائجها خلال الربع الأخير من القرن العشرين" من ابحاث المؤتمر العلمى السنوى التاسع عشر للاقتصاديين المصريين ،(٢١-٢٣ديسمبر ١٩٩٥)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة،١٩٩٥، ص ٢٥.

(٦) عبد الحكيم الرفاعى، "السياسة الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية" ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ،١٩٧٦، وأنظر: د.عادل عبد الله، الاندماج الاقتصادى والاعتماد المتبادل" برنامج النظام الجديد للتجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية للاقطار العربية"(٢-٢٠ مارس ١٩٩٦). الجزء الثانى، المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، الكويت،١٩٩٦، ص ص٢-٨.

(٧) حسن ابراهيم،"مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادى العربى": مالها وما عليها "، **شئون عربية** ، العدد (٧٩) سبتمبر ١٩٩٤، جامعة الدول العربية القاهرة ، ص ص ٧-١٤.

(٨) See: Dr. Dieter Weiss," Prospects for Arab Economic Integration"., **L'Egypt Contemporaine**, No. 427, Cairo, 1992, PP 45/46.

(٩) حسن ابراهيم ، **مرجع سابق** ، ص ص ١٢/١١.

(١٠) **المرجع السابق** ، ص ١٣ ، وأنظر د.باسم فياض" المحددات الاقتصادية لاختيار منطقة التكامل الاقتصادى المثلى بين مجموعة البلدان العربية" من ابحاث المؤتمر العلمى السنوى التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، **مرجع سابق**، ص٣.

(١١) مجلس الشورى "آفاق التعاون الاقتصادى العربى فى ضوء المتغيرات الدولية والاقليمية" التقرير رقم (١٣) مجلس الشورى ،١٩٩١، ص ١٢، وأنظر د.معتصم سليمان ، **مرجع سابق**، ص ص ١٤٩ - ١٥١ .

(١٢) يوسف بادى **"مشاكل التمويل والاقتراض الخارجى ودور التكامل الاقتصادى العربى: الاثار والبدائل "** ندوة المديونية فى الوطن العربى، القاهرة (٢٢-٢٧ فبراير ١٩٩٢)، معهد التخطيط القومى بالتعاون مع مؤسسة فريد ريش ايبرت ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٩٢، ص ص٣٨٧/٣٨٨.

(١٣) ثمة إتفاقات تمت بالفعل بين بلدان أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقا والاتحاد الاوربى تصدر بمقتضاها البلدان الأولى الى البلدان الثانية سلعا منافسة للسلع المصدرة من بعض البلدان العربية مثل : الملابس والمنسوجات والبذور الزيتية واللحوم /أنظر ، عبد اللطيف يوسف الحمد،"مستقبل التنمية العربية فى مواجهة التحديات المعاصرة" **مجلة مصر المعاصرة**، العددان٤٢٩/ ٤٣٠ يوليو/أكتوبر١٩٩٢. ص ص ٥١٣/٥١٤.

(١٤) مجلس الشورى ، **مرجع سابق** ، ص ١٦.

(١٥) **المرجع السابق.**

(١٦) **المرجع السابق** ، ص ص١٥/١٦، عبد اللطيف يوسف الحمد ،**مرجع سابق** ، ص ٥١٤ ، ولمزيد من التفاصيل أنظر "معهد التخطيط القومى ، اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة العربية "، **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية** رقم (٨٥)، معهد التخطيط القومى، القاهرة ، يناير ١٩٩٤.

(١٧) لمزيد من التحليل للجوانب الاقتصادية عن السوق الشرق أوسطية ، أنظر د.محمود عبد

الفضيل ، " مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية التصورات، المحاذير، أشكال المواجهة"، ندوة التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت الطبعة الاولى مارس ١٩٩٤ ،ص ص ١٢٧-١٦٦ ،الياس سابا "الجوانب الاقتصادية للتحديات الشرق أوسطية الجديدة،" ندوة التحديات الشرق أوسطية ... مرجع سابق،ص ص ١٦٧-٢٣٧ ،أنظر د. محمد ابراهيم منصور"، التنمية العربية وتحديات النظام الشرق اوسطى ، من ابحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى رقم (١٩) للاقتصاديين المصريين ... ،مرجع سابق.

(١٨) البنك الاهلى المصرى ،"التخصيصية فى الدول العربية وتأثرها باتفاقية الجات"، **النشرة الاقتصادية** ، المجلد رقم (٤٧)، العدد الثالث،١٩٩٤، ص ص ٢٥٠ - ٢٥٥ وانظر: United Nations, **Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region**, 1995, Summary, (New york: United Nations, March 1996, P.13

(١٩) معتصم سليمان، مرجع سابق ،ص ١٤٥

(٢٠) أنظر فى تفاصيل نشأة وتطور الجات ، على سبيل المثال : د.ابراهيم العيسوى، **الغات وأخواتها : النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، مارس ١٩٩٥، ص ص ١٣-٤٨. د.سامى عفيفى حاتم "النظام التجارى الدولى بين الجات واتفاقية جولة اورجواى " أبحاث المؤتمر العلمى الرابع،(١٥/١٦ مايو ١٩٩٦)، كلية التجارة وادارة الأعمال، جامعة حلوان ، القاهرة ،ص ص ١-٢٥.

(٢١) See: GATT, the Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations : The Legal Texts, (Geneva: GATT Secretariat, 1994) PP. 477-558, and see also: Alan Oxley, **The challenge of free trade** (New york: St.Martin's press, 1990) . PP.227-228

مشار اليهما فى ابراهيم العيسوى ، مرجع سابق ،ص ١٦.

(٢٢) عبد الكريم المدرس "الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وآثارها الاقتصادية"،**شئون عربية** ، العدد (٨٠) ديسمبر ١٩٩٤ ، جامعة الدول العربية، القاهرة ص ص ٦٥ - ٦٧.

(٢٣) See: UNCTAD, **Trade and Development Report**, 1994 (New York; Geneva: UN., 1994),P.119

(٢٤) سامى عفيفى حاتم ، **مرجع سابق** ، ص ص ٥٠-٥٢.

(٢٥) See: UNCTAD, Op. Cit., PP. 123-125

(٢٦) ابراهيم العيسوى ، **مرجع سابق** ، ص ص ٥١-٨٤ ، د.سامى عفيفى حاتم ،**مرجع سابق**، ص ص ٥٢ - ٦٩ ، عبد الكريم المدرس ، **مرجع سابق** ، ص ص ٨٤-١٠٢ وانظر

UNCTAD, Op.Cit., PP. 127-139.

(٢٧) See: OECD, The World Bank, "Trade Liberalisation , Global Economic Implications", May 1993, and see also: The GATT secretariat, " An analysis of the proposed Uruguay Round Agreement, with particular Emphasis on Aspects of Developing Countries, Geneva, November 1993 .

مشار اليهما فى: ابراهيم نوار " اتفاقيات الجات والاقتصادات العربية " كراسات استراتيجية رقم (٢٢)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام القاهرة، ١٩٩٤ ، ص ١٠ ، وأنظر "جلين هاريسون، توماس رذرفورد ، ديفيد تار ،" التقدير الكمى لنتائج جولة اورجواى"، **مجلة التمويل والتنمية** ، المجلد (٣٢) ، العدد (٤)، ديسمبر١٩٩٥. ص ص ٣٦-٣٩. ولمزيد من التفاصيل حول دراسات أخرى عديدة فى هذا الشأن أنظر :د.ابراهيم العيسوى ، **مرجع سابق**، ص ص ١٠٤-١١٦.

(٢٨) ابراهيم العيسوى ، **مرجع سابق** ، ص ص ١٢٩-١٣١.

(٢٩) ابراهيم نوار ، **مرجع سابق** ، ص ص ١١-١٣.

(٣٠) اعتمدنا فى عرض تلك الانعكاسات على العديد من الدراسات منها :د.نبيل حشاد "الجات وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية " سلسلة رسائل البنك الصناعى، الكويت ، العدد (٤٢)، سبتمبر ١٩٩٤، ص ص ٩٥-١٠٢، الأمانة العامة لغرف الصناعة والتجارة والزراعة العربية " الانعكاسات المحتملة للجات على الاقتصادات العربية والدور العربى المشترك للتعامل معها ، **شئون عربية** رقم (٨٠)، ديسمبر ١٩٩٤، ص ص ٧-٤٨ د.ابراهيم العيسوى،**مرجع سابق** ، ص ص١١٩-١٢٧ ، د. ابراهيم نوار، **مرجع سابق** ، ص ص ١١-٢٧.

(٣١) See: UNCTAD, Op. Cit., P.168

(٣٢) ابراهيم العيسوى ، **مرجع سابق** ، ص ١٣٨.

(٣٣) معتصم سليمان ، **مرجع سابق** ،ص ص١٥٤/١٥٥.

(٣٤) لمزيد من التفاصيل حول امكانات اقامة منطقة تجارة حرة عربية ، انظر : منظمة العمل العربية، " الابعاد المرتبطة بالمواجهة العربية واتفاقية اورجواى "، برنامج النظام الجديد للتجارة الدولية... **مرجع سابق**، الجزء الثالث ص ص ١٦٠- ١٦٨.

(٣٥) معتصم سليمان ، **مرجع سابق** ، ص ١٥٥.

(٣٦) لمزيد من التفاصيل ، انظر : مجلس الشورى، **مرجع سابق** ، ص ص ٢٠-٢٤.

(٣٧) أنظر : إبراهيم العيسوى ، **مرجع سابق** ، ص ص١٣٩-١٤٠.

الملحق الاحصائى

جدول رقم (١)

تطور التجارة الخارجية العربية ونصيبها فى التجارة العالمية

القيم بالمليون دولار أمريكى

بيان	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
١) الصادرات العربية	١٠٦,٠٢٧,٤٢	١٤٠,٣٧٣	١٣٠,٠١٩	١٣٤,٥٣٤	١٢٨,١١٠
٢) الواردات العربية	٩٤,٣٨,٩٤	١٠١,٠٨٠	١٠٥,٧٧٨	١١٩,٥٠١	١١٦,٦٠٥
٣) التجارة الخارجية العربية	٢٠٠,٣٥٦٣٦	٢٤١,٤٥٣	٢٣٥,٧٩٧	٢٥٤,٠٣٥	٢٤٤,٧١٥
٤) (١) / (٢) ٪	١١٢,٤	١٣٨,٨	١٢٢,٩	١١٢,٦	١٠٩,٨
٥) التجارة العربية/ التجارة العالمية٪	٥,٣٠	٣,٦٠	٣,٣٥	٣,٦٠	٣,٨٦
٦) الناتج المحلى الاجمالى	٣٧٤,٦٩٠	٤٦٠,٧٧٢	٤٤٥,٨٣٠	٤٨٢,٠٥٥	٤٩٠,٥٥٧
٧) (٣)/(٦) ٪	٥٣,٥	٥٢,٤	٥٢,٩	٥٢,٧	٤٩,٩

المصدر :

- بالنسبة للصادرات والواردات فى عام ١٩٨٥ مأخوذة من : صندوق النقد العربى، **التجارة الخارجية للدول العربية (١٩٨٠-١٩٩٠)**، العدد (٨) ، ١٩٩١ جدولى (٧) ، (٨) ص ص ١٥-١٦.

- بالنسبة للتجارة العالمية محسوبة من :

I.M.F. , Dirction of Trade Statistics Year Book, Various issues.

- باقى البيانات من **التقرير الاقتصادى العربى الموحد**، ١٩٩٥ ، الملاحق الاحصائية (٢/٢)،(١/٦) ص ٢٠٦ ، ٢٨٩.

جدول رقم (٢)

التركيب السلعى للتجارة الخارجية العربية

نسبة مئوية

بيان	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
أ - الصادرات					
المواد الغذائية والمشروبات	١,٦	٣,٤	٣,١	٤,٠	٥,٢
المواد الخام	١,٥	٢,٤	٢,٠	٢,٦	٣,٤
الوقود المعدنى	٩٠,٢	٧٦,٨	٧٩,٣	٦٩,٦	٦١,٠
المواد الكيماوية	١,٦	٥,٠	٤,٦	٣,١	٣,٠
الالات ومعدات النقل	١,٣	١,٨	٢,٧	٤,١	٥,٢
المصنوعات	٢,٥	٨,١	٧,٤	١٥,٧	٢١,١
سلع غير مصنفة	١,٣	٢,٥	٠,٩	٠,٩	١,١
ب - الواردات					
المواد الغذائية والمشروبات	١٦,٥	١٥,٤	١٣,٦	١٣,٧	١٣,٤
المواد الخام	٤,٥	٤,٨	٥,٠	٤,٩	٥,٥
الوقود المعدنى	٦,٧	٧,٩	٦,١	٥,٢	٨,٠
المواد الكيماوية	٥,٩	٩,٠	٨,٧	٦,٨	٧,٨
الالات ومعدات النقل	٣٠,٥	٢٩,٠	٣٣,٩	٣٦,٨	٣٣,٤
المصنوعات	٣٢,٧	٢٩,٠	٣٠,٣	٢٩,١	٢٩,٣
سلع غير مصنفة	٣,٢	٤,٩	٢,٤	٣,٥	٢,٦

المصدر :

تم اعداد هذا الجدول باستخدام بيانات : صندوق النقد العربى، **الدول العربية : مؤشرات اقتصادية** (١٩٨٣-١٩٩٣) ، العدد (١١) . ١٩٩٤، الجدول (٣١/١٦) ، ص ص ٢٢-٣٧.

جدول رقم (٣)

هيكل التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية العربية

نسبة مئوية

مجموع دول العالم	الصادرات						الواردات					
	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الدول الصناعية	٦٣,٦	٦٣,٦	٦١,٧	٦٠,٥	٦١,٥	٦٤,٣	٧٠,٩	٧٠,٧	٦٧,٥	٦٧,٨	٦٩,٢	٧١,٤
منها :												
السوق الاوروبية المشتركة	٢٥,٠	٣٤,٧	٢٣,١	٣٠,٥	٢٩,٩	٣٠,٦	٤٠,٦	٤٢,٠	٤٠,٢	٣٩,٧	٤١,١	٤٣,٥
اليابان	١٧,٧	١٨,٥	١٦,٧	١٦,٣	١٦,٠	١٧,١	١٢,٨	١١,٠	٩,٧	٩,٦	٨,٤	٨,٢
الولايات المتحدة الامريكية	٧,٢	٨,١	٩,٤	١١,٣	١٢,٩	١٢,٧	٩,٩	١٠,٥	١٠,٠	١٠,٧	١١,٧	١١,٧
الدول النامية	٢٢,٦	٢٢,٨	٢٤,٦	٣٦,٤	٣٦,٠	٢٤,٨	١٩,٩	١٨,٢	٢١,٣	٢١,٠	٢١,٤	٢٠,٤
منها:												
الدول العربية	٦,٦	٧,٩	٧,٢	٨,٠	٧,٩	٧,٣	٨,٧	٧,٥	٨,٨	٨,١	٩,١	٩,٠
دول جنوب اسيا	٤,٤	٤,٨	٦,٤	٧,٤	٧,٢	٧,٣	٤,٢	٤,٣	٥,١	٥,٤	٥,٣	٥,١
الدول الاسلامية غير العربية	٥,١	٤,١	٤,٢	٤,٢	٤,٦	٣,٨	٤,٢	٣,٨	٤,٩	٤,٨	٤,٤	٣,٨
دول اوروبا الشرقية وبقية الدول الاشتراكية	٣,٦	٤,٤	٤,٠	٣,٨	٣,٧	٤,١	٦,١	٧,٧	٧,٥	٧,٤	٦,٤	٥,٤
بقية دول العالم	١٠,٢	٩,٢	٩,٧	٩,٣	٨,٨	٦,٨	٢,١	٣,٤	٣,٧	٣,٨	٣,٠	٢,٨

المصدر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩٢ ، الملاحق الاحصائية ، ملحق رقم (٣/٦) ، ص ٢٩٥.

جدول رقم (٤)

تطور التجارة البينية العربية ونصيبها فى التجارة الخارجية العربية

القيم بالمليون دولار أمريكى

بيان	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
١) الصادرات البينية العربية	٧,٠١١	١٣,٩٠٢	١٣,٣٦٠	١٣,٥١٧	١٣,٤٣٢
٢) الواردات البينية العربية	٨,٢٠٥	٨,٧٨١	٨,٨٢٥	١٠,٥٤٩	٩,٩٢٨
٣) التجارة الخارجية البينية	١٥,٢١٦	٢٢,٦٨٣	٢٢,١٨٥	٢٤,٠٦٦	٢٣,٣٦٠
٤) الصادرات البينية / الصادرات العربية ٪	٦,٦	٩,٩	١٠,٣	١٠,٠	١٠,٥
٥) الواردات البينية / الواردات العربية ٪	٨,٧	٨,٧	٨,٣	٨,٨	٨,٥
٦) التجارة البينية / التجارة الخارجية ٪	٧,٦	٩,٤	٩,٤	٩,٥	٩,٥

المصدر :

- بالنسبة للصادرات والواردات البينية فى عام ١٩٨٥ مأخوذة من : صندوق النقد العربى ، التجارة الخارجية للدول العربية (١٩٨٠-١٩٩٠)، مرجع سابق ، جدولى(٤)،(٥) ، ص ص ١٢-١٣.

- باقى السنوات والبيانات محسوبة من : التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ١٩٩٥، مرجع سابق، الملاحق الاحصائية ، ملحق رقم (٢/٦) ص ٢٩٠.

جدول رقم (٥)

التركيب السلعى للصادرات والواردات البينية العربية

(١٩٨٧-١٩٩١)

نسب مئوية

	التركيب السلعى للصادرات				
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
منتجات زراعية	١٢,٣	١٣,٩	١٣,٨	٨,٢	١٢,٣
خامات ومعادن	١,٣	٢,٢	١,٦	١,٠	١,١
وقود معدنى	٥٣,٣	٤٣,٩	٤٢,١	٥٥,٦	٥٤,٢
منتجات كيميائيية	١٠,٢	١٣,٤	١٣,٩	١٢,٢	٩,٩
منسوجات وملابس جاهزة	٣,١	٣,٦	٢,٧	١,٨	٢,٦
مصنوعات متنوعة أخرى	١٦,٨	١٩,٤	٢٤,٢	٢١,٢	١٩,٩
سلع غير مصنفة أخرى	٣,٠	٣,٧	١,٨	٠,١	٠,١
	التركيب السلعى للواردات				
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
منتجات زراعية	٢٦,٥	٢٨,٤	٢٨,٤	٢٩,٢	٣١,٦
خامات ومعادن	٤,٩	٧,٥	٧,٣	٦,٧	٦,٠
وقود معدنى	٢٦,٩	٢١,٠	٢١,٥	٢٢,٦	١٦,٩
منتجات كيميائيية	١١,٣	١٥,٦	١٥,٩	١٦,٨	١٧,١
منسوجات وملابس جاهزة	٤,٠	٤,٣	٤,٣	٤,٥	٥,٨
مصنوعات متنوعة أخرى	٢٦,٤	٢٣,٠	٢٢,٥	٢٠,٠	٢٢,٥
سلع غير مصنفة أخرى	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,٣	٠,١

المصدر:

التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩٣ ، الملاحق الاحصائية ، ملحق رقم (٧/٧) ص ٤٦٢.

جدول رقم (٦)

الأهمية النسبية للسوق العربية فى صادرات البلدان العربية

نسب مئوية

	الاهمية النسبية للسوق العربية			متوسط السنوات الثلاث
	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٩٠	
الاردن	٤٨,٤	٣٥,٠	٤٢,٣	٤٢,٠
الامارات	٥,٢	٦,٦	٤,٣	٥,٣
البحرين	٢٨,٢	٢٨,٢	٢٧,٢	٢٧,٨
تونس	٦,٢	٧,٥	١٠,٤	٨,٠
الجزائر	١,٠	١,٢	١,١	١,١
السعودية	١٠,٠	٩,٣	١٠,٥	١٠,٠
السودان	٢٩,٧	٢١,٥	١٤,٨	١٢,٠
سوريا	٥,٥	١٣,١	١٢,٢	١٠,٢
الصومال	٨٧,٠	٥٥,٧	٥٤,٥	٦٥,٧
العراق	٣,٧	٦,٥	٧,٢	٥,٨
عمان	-	١,٠	٠,٨	٠,٦
قطر	٣,٢	١٠,٠	٦,٩	٦,٧
الكويت	٧,٧	٩,٢	٥,٤	٧,٤
لبنان	٦٥,٣	٥٥,٠	٥١,١	٥٧,١
ليبيا	٠,٧	٠,٧	٠,٤	٠,٦
مصر	٤,٨	٩,٥	٥,٤	٦,٥
المغرب	٦,٢	٧,٢	٧,١	٦,٨
موريتانيا	٦,٢	١,٣	٠,٢	٢,٥
اليمن	١٥,٥	٨,٣	٤,٧	٩,٥

المصدر : صندوق النقد العربى ، " التجارة الخارجية للدول العربية. ، (١٩٨٠-١٩٩٠)"...**مرجع سابق** ، جدولى (٤)و(٧)،ص ص ١٢و١٥.

جدول رقم (٧)

التجارة البينية العربية حسب التجمعات شبه الاقليمية (١٩٨٩-١٩٩٣)

نسب مئوية

بيان	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	متوسط الفترة
أولا : مجلس التعاون لدول الخليج العربى:						
١- حصة الصادرات البينية فى صادرات المجلس لجميع الدول العربية	٧٧,٨٥	٨٠,٠٦	٨١,٥١	٧٩,٥٨	٧٨,٢٥	٧٩,٤٤
٢- حصة الواردات البينية فى صادرات المجلس لجميع الدول العربية.	٧٥,٨٣	٧٣,٧٣	٨٧,١٢	٦٩,٩٣	٧٠,٥٠	٧٥,١٨
ثانيا: اتحاد المغرب العربى						
١- حصة الصادرات البينية فى صادرات الاتحاد لجميع الدول العربية.	٧٤,٩١	٧٦,٩٩	٧٤,٧٣	٧٤,٣٥	٧٢,٤٣	٧٤,٦٧
٢- حصة الواردات البينية	٤٥,٩٦	٤٩,٢٥	٥٢,١١	٥٦,٧٧	٥٠,٧٦	٥٠,٨٥

المصدر :

التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩٤ ، الملاحق الاحصائية ، ملحق (٥/٦) ، ص ٣٢٢.